مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد العشرون – العدد الثالث – (رجب – رمضان ١٤٣٩هـ / إبريل – يونيو ٢٠١٨م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الخروج من الضَّمّ إلى الكسر والعكس عند النَّحْويين
- الإتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية
- صيغ القوافي الصوتية محاولة لإعادة بناء قائمة الخليل الضائعة
- منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء نظرية تحليل الأخطاء
- الجهود الاستشراقية في الكشف عن تاريخ اللغة العربيَّة
- المصطلح العلمي العربي: هل من راعٍ؟!

الخروج من الضَّمِّ إلى الكسر والعكس عند النَّحْويين

إعداد

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٩هـ

• ملخص البحث

تعـدَّدت مظاهـر الثِّقَـل في العربيَّـة، وأخـذت في ذلـك صُـوراً مختلفـة، وهـذا الموضـوع يُمثِّـل جانبـاً منهـا لم يأخـذ حقَّـه مـن الدراسـة، وإنـما كان ينضـوي في أعطاف مسـائلَ نَحْويَّـةٍ وصرفيَّـةٍ متناثـرةٍ، ويُسـاق فيهـا عـلى سـبيل التعليـل.

ذلكـم المظهـر يكمُـنُ في حركتـينِ؛ وهمـا الضَّمـة والكـسرة، والثِّقـل يحصـل بالخـروج مـن إحداهمـا إلى الأخـرى.

ولَّـما تتبعـتُ مـواردَ هـذا الموضـوع عنـد النَّحْويـين وجـدتُ ألفاظـاً حصـل فيهـا هـذا النـوع مـن الخـروج، وعُـدَّ فيهـا سـائغاً غـيرَ مُسـتكرَه؛ لتوفُّـرِ عوامـلَ جوَّزتـه، وهـو مـا أوحـى بـأن الخـروج مـن إحـدى الحركتين إلى الأخـرى لا تنحـصر أبعـادُه في جانـب الثِّقـل أو في التخلُّـص منـه فحَسْـب، وإنـما أخـذ بالإضافـة إلى ذلكـم المسـتوى بُعْـداً آخـر.

وهـذا البحـث يُعنـى بتأصيـل هـذا الموضـوع، والوقـوف عـلى مسـائل التعليـل فيـه، وجمـع مـا تشـتَّت مـن جوانـبَ نظريَّـةٍ اسـتخلصتُها مـن نصـوص العلـماء، وكانـت تتعلَّـق في معظمهـا بمسـائل التصريـف؛ لكثـرة مـا يطـرأ عـلى البِنيـة مـن تغيـير في حركاتهـا؛ كالقلـب، والنقـل، والحـذف، والإتبـاع، وغـير ذلـك.

وقـد اقتضـت المـادَّة العلميَّـة أن تكـون دراسـتها في فصلـين: جعلـتُ أوَّلهـما لأثـر الخـروج مـن الضَّـم إلى الكـسر والعكـس في تعليـل الحركـة والسـكون، وخصَّصـتُ ثانيَهـا لقضايـا مُهمَّـة تضمَّنـت طُـرق التخلُّـص مـن هـذا الخـروج، ومُجوِّزاتـه، ومـا خالـف القيـاس منـه، وموازنـاتٍ للنَّحْويـين فيـه، وأتبعـتُ ذلـك بخاتمـةٍ أودعـتُ فيهـا مـا توصَّلـت إليـه مـن نتائـج.

*****

المقدِّمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أمَّا بعد:

فلا يخفى أنَّ علماء النحو بذلوا جهوداً واسعةً في خدمة العربيَّة، ولم تنصرف أعمالهم لتقرير القواعد فحَسْب، وإنما اتَّجهوا لبحث العلل وتفسير الظواهر، وسلكوا في ذلك طرائق مختلفة.

وكان من مظاهر التعليل عند النحويين: التعليل بالثِّقل، وهو بابٌ كثير الدَّور، متعدِّد الفروع، قصرتُ هذا الموضوع في جانبٍ منه، فجعلتُه في حركتين، وهما الضَّمة والكسرة، والثِّقل يحصل بالخروج من إحداهما إلى الأخرى.

وقد كُتبت دراساتٌ كثيرةٌ عن الثِّقل، لكنها لم تتناولْ هذا الشِّقَّ منه، أو تتتبَّعْ مسائله، أو تخصَّه بمبحثٍ مستقلٍّ، وإنما كان يُشار إليه إشارةٌ عابرة، ويُمرُّ بلا وقفةٍ وافية[1].

ولَمَّا تتبَّعتُ موارد هذا الموضوع عند النحويين وجدتُ أثره لا يكمن في التعليل فحسب، وإنما احتفَّتْ به عِدَّة قضايا، ضمَّنتُها شَطْراً منه، وهو ما دفعني لاختيار عنوانٍ شموليٍّ يستوعب مفرداته، فقلت: (الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس عند النحويين).

وممَّا عضد ذلك أنَّ في اللغة ألفاظاً حصل فيها هذا النوع من الخروج، وعُدَّ فيها سائغاً غير مستَثقَل؛ لتوفُّر عواملَ جوَّزته.

(١) ويأتي بإزاء الدِّراسات التي كُتبت عن الثِّقل دراساتٌ كُتبت عن الخفَّة، ودراساتٌ أخرى فيها إشاراتٌ يسيرةٌ لهذا الموضوع؛ وهي: «الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية»، للدكتور أحمد علام، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، سنة ١٤٣١هـ، و«التعليل بالحاجز غير الحصين»، للدكتور بدر الراشد، بحث منشور في المجلة السابقة، العدد الحادي عشر سنة ١٤٣٤هـ، و«المشاكلة في اللغة العربية صوتيّاً وصرفيّاً»، لمحمد خضر هاشم، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، سنة ٢٠١٠م.

وهـذا البحـث يُعنـى بتأصيـل هـذا الموضـوع، والوقـوف عـلى مسـائل التعليـل فيـه، وجمـع مـا تشـتَّت مـن قضايـا نظريَّـةٍ استخلصتُها مـن نصـوص العلـماء، وكانـت تتعلَّـق في معظمهـا بمسـائل التصريـف؛ لكثـرة مـا يطـرأ عـلى البِنيـة مـن تغيـير في حركاتهـا؛ كالقلـب، والنقـل، والحـذف، والإتبـاع، وغـير ذلـك.

وقـد اقتضـت المـادَّة العلميَّـة لهـذا العمـل أن يكـون في فصلـين، يسـبقهما مقدِّمـة وتمهيـد، ويتلوهمـا خاتمـة، عـلى النحـو الآتي:

- **المقدِّمة.**
- **التمهيد:** وفيه نُبذة مختصرة عن الحركات والسكون.
- **الفصـل الأول:** أثـر الخـروج مـن الضَّـم إلى الكـسر والعكـس في تعليـل الحركـة والسـكون.

وفيه مبحثان:

– المبحث الأول: أثره في تعليل الحركة.

– المبحث الثاني: أثره في تعليل السكون.

- **الفصل الثاني:** قضايا في الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

وفيه أربعة مباحث:

– المبحث الأول: طُرُق التخلُّص من خروج الضَّم إلى الكسر والعكس.

– المبحث الثاني: مُجوِّزات الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

– المبحث الثالث: مخالفة القياس بالخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

– المبحث الرابع: موازنات في الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

- **الخاتمة.**

ولا أدَّعـي أني أوفيـتُ عـلى الغايـة في هـذا العمـل، أو بلغـتُ الكـمال فيـه، ولكـن حسـبي أني بذلـتُ جهـدي، وهـو جهـد المُقِـلِّ، أسـأل الله تعـالى أن ينفـع بـه، وأن يجعلَـه خالصـاً لوجهـه الكريـم، والحمـد لله ربِّ العالمـين.

التمهيد: نبذة مختصرة عن الحركات والسكون:

استقيتُ مادَّة هذا البحث من مسائلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ متناثرةٍ، ويحسن قبل أن أَلِجَ في دراسة تلك المسائل أن أُقدِّم نُبذةً مختصرةً عن أنواع الحركات؛ ومنشئها؛ ومستوى الثِّقل فيها؛ وعَلاقتها بالسكون؛ لتكون مِهاداً للدخول في صُلْب هذا الموضوع، فأقول:

الحركات ثلاثٌ؛ وهي: الضَّمة، والكسرة، والفتحة، فأمَّا الضَّمة، فتنشأ من ضمِّ الشفتين أوَّلاً ثم رفعها ثانياً، وأمَّا الكسرة، فتنشأ من انجرارِ اللحي الأسفل إلى أسفل انجراراً قويّاً، وأمَّا الفتحة، فتتولَّد من مجرَّد فتح الشفتين[1].

والذي عليه الجمهور[2] أن هذه الحركات مأخوذة من الحروف؛ فالضَّمة بعضُ الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف[3]، قال ابن جني: «اعلَمْ أن الحركات أبعاض حروف المدِّ واللِّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثٌ، وهي الفتحة والكسرة والضَّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضَّمة بعض الواو، وقد كان متقدِّمو النَّحْويين يسمُّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضَّمة الواو الصغيرة»[4].

---

(١) ينظر: «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧)، و«نتائج الفكر» (٦٧)، و«التصريح» (١/ ٢٠٩).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٤٢)، و«المقتضب» (١/ ١٩٤)، و«الأصول في النحو» (٢/ ٣٩٩)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٤/ ٤٧٧)، و«التعليقة» للفارسي (٤/ ٢٥٥)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ١٨).

(٣) وفي المسألة قولان آخران:

أحدهما: أن الحروف مأخوذة من الحركات، وهو عكس قول الجمهور.

والآخر: أن الحركات ليست مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات؛ ينظر: «إبراز المعاني» (٢٧٣)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ١٨).

(٤) «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٧).

والمتعارَف عليه عند العلماء أن الضَّمة هي أثقل الحركات، وتَليها الكسرة في الثِّقل، وأمَّا الفتحة فهي أخفُّ الحركات[1].

وإنما كانت الضَّمة أثقل الحركات؛ لأنها تحتاج إلى ضمِّ الشفتين، ولا يحصل ذلك إلا بإعمال العضلتين الواصلتين إلى طريق الشفة، والكسرة أقلُّ ثقلاً؛ لأنها تحصل بإعمال العضلة السُّفلى فقط، بخلاف الفتحة فإنها تحصل بمجرَّد فتح الفم[2].

وقد جرى المتقدِّمون على أن السكون أخفُّ من الحركة؛ لأنه عدَمٌ والحركة وجود[3]، وهذا خلاف ما يراه بعض المُحدَثين، فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الفتحة أخفُّ مِن السكون، ومِن حُججه: أن السكون يستوجب أن تضغط النَّفَس عند مخرج الحرف، معتمداً على الحرف، محتفظاً به، وفي هذا العمل كُلفةٌ تراها إذا نطقتَ بمثل: (أبْ، أتْ، أثْ)، وقستَه، إلى نطق: (با، تا، ثا)[4].

قال د. كمال بشر: «ونحن مِن جانبنا لا نوافق الباحث الفاضل على هذه النتيجة التي انتهى إليها، كما لا نُوافِقُه هو وغيره، ممَّن ناقشنا آراءهم في هذا البحث، على كثيرٍ ممَّا نسبوه إلى السكون من خواصَّ تجعله كما لو كان صوتاً له تحقُّقٌ مادِّيٌّ كالأصوات الأخرى للغة»[5].

ويرى بعض اللُّغَويين أن السكون نوعٌ من الحركات، وهو اختيار د. محيي الدين رمضان، وممَّا دفعه إلى هذا القول أن السكون يُضارع الفتح في أشياء؛ منها:

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ١٤٢)، و«التصريح» (١/ ٢٠٩)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٧٠)، و«همع الهوامع» (٣/ ٢٩٦).
(٢) ينظر: «التصريح» (١/ ٢٠٩).
(٣) ينظر: «إحياء النحو» (٥٦).
(٤) ينظر: «إحياء النحو» (٥٦، ٥٧).
(٥) «دراسات في علم اللغة» (١٧٥).

الاستعانة بأحدهما في موقع صاحبه، وذلك في جمع (كِسْرة) على (كِسَرات)، فقد حُرِّكت السين بالفتح، مع أنها كانت ساكنة في المفرد، وكذلك (ثَوْب) يُجمع على (ثِيَاب)، و(حَوْض) على (حِيَاض)، فالسكون عنده ليس تركاً لنطق الصوت والتلفُّظ به، وإنما هو درجة من النطق تشبه حال النطق بالصوت المحرَّك بالفتح[1].

والحقُّ أن السكون ليس حركةً ألبتَّة[2]، بل هو شيء والحركة شيء آخر، وكان النَّحْويون يقابلون بينهما، فيقولون: «السكون أخفُّ مِن الحركة»،[3] أو «السكون أخفُّ من الحركات»[4].

وحاصل ما تقدَّم: أن الحركات ثلاث؛ ضمَّة وكسرة وفتحة، والثِّقل يكمن في الضَّمة والكسرة، والسكون هو الأخفُّ عند المتقدِّمين، والفتح هو الأخفُّ عند بعض المتأخِّرين، وليس السكون مِن فصيلة الحركات على الرأي المختار، وهذا البحث يُعنى بالضَّمة والكسرة، وسوف يتَّضِح في الصفحات القادمة أن العرب كثيراً ما تتنكَّب عن الخروج من إحداهما إلى الأخرى، وكان لهذا التنكُّب أثرٌ في تعليل اختيار الحركات أو السكون، مع ملاحظة أن الخروج من الضَّم إلى الكسر يختلف عن الخروج من الكسر إلى الضَّم، فالأول ثقيلٌ والثاني أثقل منه، وستتجلَّى علَّة ذلك في موضعه المناسب إن شاء الله تعالى.

*****

(١) ينظر: «في صوتيات العربية» (٢٠٢).
(٢) ينظر: «ظاهرة التخفيف في النحو العربي» (٢٢٦).
(٣) «التبيين» (١٦٠)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ٥٩).
(٤) «شرح الشافية» للرضي (٤/ ٤٠٦).

الفصل الأول

أثر الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس في تعليل الحركة والسكون

ذكرتُ في مقدِّمة هذا البحث أن الضَّمة والكسرة حركتان يُستثقَل الخروج من إحداهما إلى الأخرى، وقد كان لهذا الخروج أثرٌ في تعليل اختيار الضَّمة والفتحة والكسرة والسكون في بعض الألفاظ، وأكثرُ ما يكون ذلك حين يكون الأصل في اللفظ أن يُوضع أحد حروفه على حركةٍ ما، ثم يُشكل هذا الأصل بتتابع ضمٍّ وكسر، أو تتابع كسرٍ وضمٍّ، فيُعرض عن حركته ويُنتقل إلى حركةٍ غيرها، أو يُعرض عن الحركة ويُتَّجه للتسكين، وهذا الفصل يكشف عن أثر هذا الموضوع في التعليل، وقد جعلتُه في مبحثين:

◄ **المبحث الأول: أثره في تعليل الحركة.**

تقدَّم أن الحركة إمَّا ضمَّة، وإمَّا كسرة، وإمَّا فتحة، وعلى هذه الحركات يكون تقسيم المسائل التي برز فيها أثر التعليل بثقل هذا النوع من الخروج:

• **أولاً: مسائل في تعليل الضَّمة:**

١- ضمُّ الضاد في نحو: (رضُوا):

إذا أسندتَ الفعل (رضي) إلى واو الجماعة قلت: (رضُوا)، والأصل: (رَضِوُوا) - بالواو؛ لأنه من الرِّضْوَان - قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فصار: (رَضِيُوا)، فاستُثقلت الضَّمة على الياء فحُذفت، فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء دون الواو؛ لأنه ضمير، فصار: (رَضِوْا)، ثم ضُمَّت الضاد لئلا تُقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ولئلا تخرج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية وهي الواو، فصار: (رَضُوا)[1].

(١) ينظر: «الممتع» (٢/ ٥٢٩)، و«الفلاح شرح المراح» (١٦٦).

وفي المسألة وجهٌ آخر: وهو أن (رضُوا) أصله: (رَضِوُوا)، كما تقدَّم، ثم قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فصار: (رضِيُوا)، ثم نُقلت الضمة إلى الضاد قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء، فصار: (رَضُوا)[1].

٢- ضمُّ الواو في تثنية (هُوَ):

ذهب البصريون[2] إلى أن الواو في (هُوَ) أصليَّة[3].

ويُشكل على مذهبهم أن الواو تُحذف في التثنية، فيُقال: (هُما)، ولو كانت أصليَّةً لما حُذفت[4].

وأجابوا: بأن الحرف الأصليَّ قد يُحذف لعلَّةٍ عارضة، وعلَّة الحذف العارضة في (هُما) هي الثِّقل؛ وذلك أن الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة، فيُقال: (هُوُما) والضمة على الواو مستثقلة، فلذلك سقطت[5].

وإنما وجب أن تكون الواو مضمومةً في (هُوُما)؛ لأنها إن كُسرت كان في ذلك خروجٌ من ضمٍّ إلى كسر، مع ثقل الكسرة على الواو، وإن بقيت مفتوحةً كما كانت في المفرد - وقد زيدَ عليها الميم والألف - تُوُهِّم أنهما حرفان منفصلان، فوجب أن تُغيَّر الحركة التي كانت مستعملةً في الواو إلى الضَّمِّ كما غُيِّرت في (أنتُما)[6].

---

(١) ينظر: «المفتاح في الصرف» (٧٥).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٧٧، ٦٨١)، و«ائتلاف النصرة» (٦٥).

(٣) ومثلُها الياء في (هي).

(٤) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٧٨).

(٥) ينظر: «العلل في النحو» (٢٥٩)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨١).

(٦) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٨١، ٦٨٢).

٣ - ضمُّ القاف في اسم الفاعل والمفعول من (قِتَّل) و(قِتِّل).

إذا التقى مثلان وكان أحدهما تاء (افْتَعَل)؛ نحو: (اقْتَتَل)، جاز فيه الإظهار والإدغام[١]، ومَن أدغم جاز له ثلاثة أوجه: (قَتَّل)[٢]، و(قِتَّل)[٣]، و(قِتِّل)[٤]، ويختلف اسم الفاعل واسم المفعول باختلاف صيغة الفعل:

فمَن قال: (قَتَّل) فاسم الفاعل: (مُقَتِّل)، واسم المفعول: (مُقَتَّل)، والأصل: (مُقْتَتِل) و(مُقْتَتَل)، فنُقلت الفتحة إلى الساكن قبلها[٥].

ومَنْ قال: (قِتَّل) قال في اسم الفاعل: (مُقِتِّل)، ومنهم مَن يضمُّ القاف إتباعاً للميم، كراهية الخروج من ضمٍّ إلى كسر، فيقول: (مُقُتِّل)[٦]، ويقول في اسم المفعول: (مُقِتَّل)، ومنهم مَن يضمُّ القاف إتباعاً للميم حتى لا يخرج من ضمٍّ إلى كسر، فيقول: (مُقُتَّل)[٧].

ومَنْ قال: (قِتِّل) قال في اسم الفاعل: (مُقِتِّل)، ويجوز ضمُّ القاف إتباعاً لحركة الميم؛ كراهة الخروج من ضمٍّ إلى كسر، فتقول: (مُقُتِّل)، وتقول في اسم المفعول: (مُقِتِّل) كما تقول في اسم الفاعل، والأصل: (مُقْتَتَل)، فسكنت التاء

---

(١) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٤٤٣)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ٣٢٧، ٤٠٧)، و«الممتع» (٢/ ٦٣٨)، و«شرح الشافية» للرضي (٣/ ٢٤٠، ٢٨٤)، و«شرحها» للركن (٢/ ٩٥٧)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٤٧).

(٢) في هذا الوجه نُقلت الفتحة إلى قاف (اقْتَتَل)، وسقطت همزة الوصل، ثم أُدغمت التاء في التاء؛ ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٣٢٧)، و«الممتع» (٢/ ٦٣٩)، و«شرح الشافية» للركن (٢/ ٩٥٧).

(٣) في هذا الوجه حُذفت الفتحة من تاء (اقْتَتَل) فالتقت ساكنةً مع القاف، فتحرَّكت القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين - كما يرى البصريون - فذهبت همزة الوصل لتحرُّك الساكن ثم أُدغمت التاء في التاء؛ تنظر المراجع السابقة.

(٤) هذا الوجه هو أقلُّها، وقد جرى فيه ما جرى في الوجه الثاني، إلا أن التاء فيه كُسرت إتباعاً للكسرة التي قبلها. ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٣٩).

(٥) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٠).

(٦) ذكر ابن عصفور في «الممتع» (٢/ ٦٤٠) أنه لا يُستثقل الانتقال من ضمَّة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن التاء الساكنة فصلت بينهما، قلت: وهذا من المواضع النادرة التي اعتُدَّ فيها بالساكن فاصلاً بين حرفين.

(٧) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٠، ٦٤١).

الأولى وكُسرت القاف لالتقاء الساكنين وأُدغمت في التاء، ثم كسرت التاء الثانية إتباعاً لحركة القاف، فلا يقع فرقٌ في اسم الفاعل واسم المفعول في هذا الوجه إلا بالقرائن، ويكون نظير (مُختَار)، ومنهم من يضمُّ القاف إتباعاً لحركة الميم؛ كراهة الخروج من ضمٍّ إلى كسر فيقول: (مُقُتِّل)[1].

٤ - ضمُّ الهمزة في نحو: (اُخْرُج):

ذهب البصريون[2] إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، «وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة؛ لأنها زِيدت على حرفٍ ساكن، فكان الكسر أَوْلى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحُرِّكت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيه ساكن»[3].

وقد يُشكل على مذهب البصريين أن الهمزة حُرِّكت بالضَّم في نحو: (اُخرُج) و(اُقتُل)، ولم تأتِ بالكسر على الأصل.

والجواب أن الهمزة إنما ضُمَّت في نحو: (اُخرج)؛ لئلا يُنتقل مَن كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا ساكنٌ، ولم يفعلوا ذلك في نحو: (اِذْهَب)؛ لأن الخروج من كسرٍ إلى فتحٍ غير مستثقلٍ، فجِيء به على الأصل، وهو الكسر[4].

• ثانياً: مسائل في تعليل الكسرة:

٥ - كسر الهاء في نحو: (بِهِ) و(عليهِ):

الأصل في هاء الغائب أن تكون مضمومة؛ لأنها حرفٌ خفيٌّ، فاختاروا لها الضَّم؛ لأنه أقوى الحركات، فصار تقويةً وبياناً لها[5].

(١) ينظر: «الممتع» (٢/ ٦٤٢).
(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٣٧).
(٣) «الإنصاف» (٢/ ٧٣٨، ٧٣٩).
(٤) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٤)، و«المنصف» (١/ ٥٤)، و«الإنصاف» (٢/ ٧٤٠)، و«اللباب» للعكبري (٢/ ١٩٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٥٨).
(٥) ينظر: «العلل في النحو» (٢٦٥).

وهـذه الهـاء تُكسر إذا تلت كسرةً أو يـاءً ساكنةً؛ نحـو: (مـررتُ بِـهِ)، و(لم يعطِـهِ)، و(أعطِـهِ)، ونحـو: (فيْـهِ)، و(عليْـهِ)، و(يرميْـهِ)[1].

جـاء في الكُنَّـاش[2]: «وتقـول للغائـب: (غلامُـهُ)، و(هـذا لَـهُ)، و(مـررت بِـهِ)، فتكسر الهاء إذا كان قبلها كسرة، وإنما أصلها الضَّم، وكذلك تكسرها إذا كان قبلها ياءٌ ساكنة؛ نحو: (عليْهِ) و(فيْهِ)، وإنما كسرتها كراهة الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ».

فـإن اتصلـت الهـاء بضمـير آخـرَ؛ نحـو: (يعطيهُـوه) و(لم يعطِهُـوه)، أو وَلِيَـت ساكناً غـير اليـاء؛ نحـو: (مِنْـهُ) و(عنْهُـما)، بقيـت عـلى ضمَّتهـا[3]، ومـن العـرب مَـن يكسرهـا إذا تلـت كـسرةً مفصولـةً عنهـا بسـاكن؛ نحـو: (مِنْهِـم)[4]، وقـراءة (أرْجِئْـهِ وأخـاه)[5] بكـسر الهـاء[6].

ولغـة الحجازيـين في هـاء الغائـب الضَّـم مطلقـاً، فيقولـون: (مـررتُ بِـهُ)، و(نظرت إلَيْـهُ)[7]، وبلغتهـم جـاء قولُـه تعـالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وقولُـه تعـالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وقولـه تعـالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠] بضـمِّ الهـاء في قـراءة[8].

---

(١) ينظر: «الكتـاب» (٤/ ١٩٥)، و«المقتضب» (١/ ١٧٥)، و«شرح التسـهيل» لابـن مالك (١/ ١٣٢)، و«الكنـاش» (١/ ٢٤٥)، و«ارتشـاف الـضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييـل والتكميـل» (٢/ ١٦٤)، و«المساعد» (١/ ٩١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٤٧٦)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٠).

(٢) (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٤، ١٦٥).

(٤) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٩٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٣٢)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٨)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٥، ١٦٦)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٤٧٧)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٠).

(٥) الأعراف: ١١١.

(٦) هـي قراءة ابن عامـر فيما رواه ابن ذكـوان؛ ينظر: «السـبعة في القـراءات» (٢٨٨)، و«البحر المحيط» (٤/ ٣٥٩).

(٧) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٩٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٣٢)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٩١٧)، و«التذييل والتكميل» (٢/ ١٦٤).

(٨) هي قراءة حمزة وابن سـعدان عن إسـحاق المسيبي؛ ينظر: «السـبعة في القراءات» (٤١٧)، و«التيسير في القراءات السبع» (١٥٠).

٦- كسر الفاء في (قِيل) و(بِيع):

إذا أُريد بناءُ الماضي للمجهول غُيِّرت صيغته بضمِّ أوله وكسر ما قبل آخره، فإن كان معتلَّ العين كـ(قال) و(باع) أُلقيت ضمَّة الفاء ونُقلت كسرة العين إليها، فيُقال: (قِيْل) و(بِيْع)[1]، والأصل: (قُول) و(بُيِع)، استُثقل الانتقال مِن ضمَّة القاف والباء إلى كسرةٍ على حرف العلَّة، فأُلقيت الضَّمة ونُقلت الكسرة إلى مكانِها، فسَلِمَت الياء في (بِيْع)؛ لوقوعها بعد حركة تجانسها، وانقلبت الواو ياءً في (قِوْل) لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء[2].

وفي المسألة وجهٌ آخر: وهو أن الكسرة في (قُول) و(بُيِع) حُذفت، فصار الفعلان: (قُوْل) و(بُيْع)، ثم قُلبت ضمَّة الباء كسرةً في (بُيْع) لتسلم الياء فصار اللفظ: (بِيْع)، وحُمل (قُوْل) على (بِيْع) في قلب ضمَّة القاف كسرةً، فصار: (قِوْل)، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فانتهى إلى: (قِيْل)[3].

٧- كسر الميم في (مِنْتِن):

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرَّد على زِنَة (فاعِل)، كـ(ضارِب) و(شارِب)، ومِن غيره على زِنَة المضارع بكسر ما قبل آخره وزيادة ميمٍ مضمومة موضع حرف المضارعة، كـ(مُكْرِم) و(مُتَعَلِّم) و(مُسْتَخْرِج)[4].

---

(١) هذا أحد الأوجه الواردة في نحو (قال) و(باع) عند البناء للمجهول، وهناك وجهان آخران، أحدهما: (قُوْل) و(بُوْع) بالواو، والآخر: (قيل) و(بيع) بإشمام الكسرة شيئاً من الضَّمة؛ ينظر: «الكتاب» (٤/ ٣٤٢)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ٢٢٨)، و«شرح الشافية» للركن (٢/ ٨٠٦، ٨٠٧)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٤١، ١٣٤٢)، و«التذييل والتكميل» (٦/ ٢٦٨، ٢٦٩).

(٢) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٢٢٨)، و«شرح الألفية» لابن الناظم (١٦٨)، و«اللمحة في شرح الملحة» (١/ ٣١٦).

(٣) ينظر: «شرح الشافية» للركن (٢/ ٨٠٦، ٨٠٧).

(٤) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٧٩)، و«إيجاز التعريف في علم التصريف» (٧٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٧١)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٥٠٩)، و«تمهيد القواعد» (٦/ ٢٧١٤، ٢٧١٥)، و«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٠).

وقد جاء على خلاف ذلك: (مِنْتِن)؛ حيث كُسرت فيه الميم، والقياس: (مُنْتِن)؛ لأنه من (أَنْتَنَ)[1]، يُقال: أَنْتَنَ الشيء فهو مُنْتِن[2]، ومصدره (الإنْتَان) على (الإفْعَال)، بمنزلة قولهم: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إكْرَاماً، فهو مُكْرِم[3].

وعُلِّل كسر الميم في (مِنْتِن) بطلب الخفَّة؛ وذلك أنهم كرِهوا الانتقال من ضمَّة الميم إلى كسرة التاء، وليس بينهما إلا ساكن، فأتبعوا الميم كسرة التاء، فقالوا: (مِنْتِن)، كما قالوا في (نِعْمَ): (نِعِمَ)، وفي (مَنْخِر): (مِنْخِر)[4]، قال ابن يعيش: «ومَن قال: (نِعِمَ) - بكسر الفاء والعين - أتبع الكسرَ الكسرَ؛ لأن الخروج من الشيء إلى مِثْله أخفُّ من الخروج إلى ما يخالفه، ومن ذلك: (مِنْتِن) و(مِنْخِر) بكسر الميم إتباعاً لما بعدها»[5].

وكَسْرُ الميم في (مِنْتِن) جاء على لغة تَمِيم[6]، وسُمع فيه: (مُنْتُن) -بضمِّ التاء- إتباعاً لضمَّة الميم، وهي لغةٌ قليلة، قال ابن جني: «ففيه أيضاً ثلاثُ لغاتٍ: (مُنْتِن)، وهو الأصل، ثم يليه: (مِنْتِن)، وأقلُّها: (مُنْتُن)، فأمَّا قول مَن قال: إن (مُنْتِن) مِن قولهم: (أَنْتَنَ)، و(مِنْتِن) من قولهم: (نَتُنَ الشيء)، فإن ذلك لُكْنةٌ منه»[7].

٨ - كسر القاف في (قِسِيٍّ):

(قِسِيٍّ) جمع (قَوْس)، وأصلُه: (قُوُوس) على وزنِ: (فُعُول)؛ مثل: (كَعْب وكُعُوب)، و(صَقْر وصُقُور)، إلا أنهم كرِهوا اجتماع الواوين والضَّمَّتين، فقدَّموا

(١) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٧٣)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ١٥٩)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٧١)، و«شرح الشافية» للرضي (٣/ ٢٨٥)، و«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨١).

(٢) أي: ذو رائحة كريهة؛ ينظر: «الصحاح» (نتن) (٦/ ٢٢١٠)، و«لسان العرب» (نتن) (١٣/ ٤٢٦).

(٣) ينظر: «تصحيح الفصيح» (٤٨٢).

(٤) ينظر «تصحيح الفصيح» (٤٨٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٢٨، ١٢٩)، و«التعليل بالحاجز غير الحصين» (٢١٩).

(٥) «شرح المفصل» (٧/ ١٢٨، ١٢٩).

(٦) ينظر: «المخصص» (٣/ ٢٧١)، و«الإتباع الحركي» (٨٩).

(٧) «الخصائص» (٢/ ١٤٣).

اللام موضع العين، فقيل: (قُسُوو) على وزن: (فُلُوع)[1]، ثم قُلبت الواو الثانية ياءً لتطرُّفها، فقيل: (قُسُوي)، ثم اجتمعت الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأُدغمتا، فقيل: (قُسُيٌّ)، ثم قُلبت ضمَّة السين كسرةً لمناسبة الياء، فقيل: (قُسِيٌّ)، ثم أُتبعت ضمَّة القاف كسرة السين، فقيل: (قِسِيٌّ)؛ كراهة الانتقال من ضمٍّ إلى كسر[2].

٩ - كسْرُ الهمزة في (لِإِمِّك):

همزة (أُمٍّ) همزةُ قطعٍ، والأصل أن تكون مضمومةً، سواءٌ أَبكسرٍ سُبقت، أم بفتحٍ، أم بسكون؛ نحو: (لِأُمِّهُ)، و(كَأُمِّهِ)، و(مَنْ أُمُّهُ؟).

وقد سُمع كسرُ هذه الهمزة في قولهم: (هذا أخوك لِإُمِّك)، فقيل: (لِإِمِّك)[3]، وإنما كُسرت طلباً للمجانسة، وهي لغةٌ تُعزى لأناسٍ من هوازن وهُذَيل، يكسرون الهمزة في (أُمٍّ) إذا وقعت بعد كسر؛ كما في المثال، أو إذا وقعت بعد ياءٍ؛ نحو: (ما هم ضاربي إِمَّهاتهم)[4].

وجاء على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] بكسرِ الهمزة في قراءة[5]، قال النحَّاس: «لَمَّا كانت

(١) قال الرُّكن: «والذي يدُلُّ على كون (القِسِيِّ) مقلوبةً من (قُوُوس): أن (القِسِيَّ) و(التَّقويس) و(قَوَّس) و(تَقَوَّس)، راجعةٌ إلى أصل واحد وهو (القَوْس)، فعلِمنا أنه جُعلت العين في القِسِيِّ موضع اللام، واللام موضع العين»؛ «شرح الشافية» (١/ ١٨٦، ١٨٧).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤/ ٣٨٠)، و«المقتضب» (١/ ١٦٧)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٣٣٦)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٢٩٣)، و«التعليقة» للفارسي (٣/ ١٦٦)، و«الخصائص» (٢/ ٧٨)، و«شرح الشافية» للرضي (١/ ٢٩٤)، و«شرحها» للرُّكن (١/ ١٨٦)، و«المقاصد الشافية» (٩/ ٥٩)، و«شذا العرف»: (١٥).

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٣٨).

(٤) ينظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٦)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٤٠)، و«رسالة الملائكة» (١٣٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٧٣٨)، و«المشاكلة في اللغة العربية» (٦).

(٥) هي قراءة حمزة والكسائي والأعمش؛ ينظر: «السبعة» (٢٢٨)، و«مختصر» ابن خالويه (٢٥)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

اللام مكسورةً، وكانت متصلة بالحرف، كرِهوا ضمَّة بعد كسرة، فأبدَلوا من الضَّمة كسرة؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل)، ومَن ضمَّ جاء به على الأصل، ولأن اللام تنفصل؛ لأنها داخلة على الاسم»[1].

ومثل هاتين الآيتين قولُه تعالى: ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ [النحل: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا﴾ [القصص: ٥٩]؛ حيث قُرئت الهمزة في الموضعين بالكسر[2]، قال مكي: «وحجَّة مَن كسر الهمزة أنه اسمٌ كثر استعماله، والهمزة حرفٌ مستثقل، بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة دون غيرها من سائر الحروف، فلمَّا وقع أوَّلَ هذا الاسم - وهو (أُمٌّ) - حرفٌ مستثقل، وكثر استعماله، وثقل الخروج من كسرٍ أو ياءٍ إلى ضمٍّ همزة، وليس في الكلام (فِعُل)، فلمَّا اجتمع هذا الثِّقل أرادوا تخفيفه، فلم يمكن فيه الحذف؛ لأنه إجحاف بالكلمة، ولا أمكن تخفيفه ولا بدله؛ لأنه أوَّل، فغيَّروه بأن أتْبَعوا حركته حركةَ ما قبله، ليعملَ اللسان عملاً واحداً، والياء كالكسرة»[3].

• **ثالثاً: مسائل في تعليل الفتحة:**

١٠ - فتح آخر الماضي:

الأصل في الأفعال أن تكون ساكنةَ الآخر، وإنما حُرِّك الماضي؛ لأن فيه بعض المضارعة[4]؛ وذلك أنه يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعاً، تقول: (هذا رجلٌ ضرَبَ محمداً)، كما تقول: (هذا رجلٌ ضاربٌ محمداً)، وتقول: (إنْ فَعَلْتُ)، كما تقول: (إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ)، ففارق الماضي السكونَ إلى الفتح[5]،

(١) «إعراب القرآن» (١/ ٤٤٠).

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي؛ ينظر: «السبعة» (٢٢٨)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

(٣) «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٣٧٩).

(٤) ذكر السيرافي أن الأفعال على ثلاثة أضرب: ضربٌ ضارع الأسماء مضارعةً تامَّة، فاستحقَّ أن يُعرب وهو الفعل المضارع، وضربٌ ضارع الأسماء مضارعةً ناقصةً وهو الماضي - كما سيتَّضح - فحُرِّك بالفتح، وضربٌ لم يُضارع الأسماء بوجه من الوجوه، فبقي على أصله وهو السُّكون؛ ينظر: «شرح الكتاب» (١/ ٧٧)، و«المدارس النحوية» (٨٣).

(٥) ينظر: «الكتاب» (١/ ١٦)، و«شرحه» للسيرافي (١/ ٧٩).

وإنما حُرِّك بالفتح لخفَّته، ولأنه لو بُني على كسرٍ لتوالَى فيه كسرتان في مثل: (عَلِمَ)، ولَخَرَج الضمُّ إلى الكسر في مثل: (ظَرُفَ)، ولو بُني على ضمٍّ لتوالى فيه ضمَّتان في مثل: (ظَرُفَ)، ولخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ في مثل: (عَلِمَ)، فكانت الفتحة أنسبَ الحركات فيه[1]، قال السيرافي: «الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ) و(فَعُلَ)؛ فلو بنَوا آخرَه على ضمَّة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرةٍ إلى ضمَّة، وليس ذلك في كلامهم، ولو بنَوه على كسرةٍ خرَجوا في (فَعُلَ) من ضمَّة إلى كسرة، وهذا قليلٌ مستثقلٌ»[2].

١١ - فتح نون جمع المذكَّر السالم:

إذا أُريد جمعُ اللفظ جمعَ مذكَّرٍ سالماً زِيدَ في آخرِه نونٌ قبلها واو في حالة الرفع، ونون قبلها ياء في حالتَي النَّصب والجرِّ.

وحقُّ هذه النون أن تكون ساكنةً، لكنَّها حُرِّكت تخلُّصاً من التقاء الساكنين، ومثلُها نون المثنَّى، قال المُبرِّد: «وإنَّما حُرِّكت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين»[3].

وجُعلتْ نون المثنَّى مكسورةً، ونون الجمع مفتوحةً؛ للتَّفرقة بينهما، قال المرادي: «وقوله[4]: (ونونَ مجموع)[5]؛ نحو: الزيدِينَ والمسلِمِينَ، (وما به التحق)؛ نحو: عشرين وما ذُكر معه، (فافتحْ)؛ أي: فرقاً بينه وبين نون التثنية»[6].

---

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ٧٨)، و«المقاصد الشافية» (١/ ١٢٢).

(٢) «شرح الكتاب» (١/ ٧٨)، وقد ذُكر فيه أوجهٌ أخرى لفتح الماضي.

(٣) «المقتضب» (١/ ٦).

(٤) أي: الناظم.

(٥) قال الناظم:

ونُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

«الألفية» (٧٤).

(٦) «توضيح المقاصد» (١/ ٧١)

وإنَّما اختيرت الفتحة لنون الجمع؛ لأن النون فيه تلي واواً مضموماً ما قبلها، في نحو: (ضاربُون)، وياءً مكسوراً ما قبلها في نحو: (ضاربين)، فلو كُسرت النون لتوالت كسرات في (ضاربِين)، ولو ضُمَّت لخرجوا من ضمٍّ إلى كسرٍ في (ضاربُون).

قال الأنباري: «وأمَّا نون الجمع، فإنها تقع بعد واوٍ مضمومٍ ما قبلها، أو ياءٍ مكسورٍ ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة لتُعادل خِفَّة الفتحة ثقلَ الواو والضَّمَّة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدَّى ذلك إلى الاستثقال، إمَّا لتوالي الأجناس، وإمَّا للخروج من الضَّمِّ إلى الكسر»[1].

١٢ - فتح ما قبل ياء التصغير:

يتَّسم اللفظ المصغَّر بأنه جُمع له جميع الحركات؛ فأوَّله حُرِّك بالضَّمِّ، وثانيه حُرِّك بالفتح، وما بعد ياء التصغير حُرِّك بالكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف[2].

والملحوظ في ياء التصغير أن الحرفَ الذي قبلها وُضع على الفتح، فقيل: (فُعَيل) و(فُعَيعِل)، و(فُعَيعِيل)، ولم يُؤتَ لها بكسرةٍ تجانسُ الياء، وعِلَّةُ ذلك أن أوَّل المصغَّر مضمومٌ، فكَسْرُ ما قبل الياء يترتَّب عليه انتقالٌ مِن ضمٍّ إلى كسر.

قال السُّهيلي: «وقد جُعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضَّمة التي هي أوَّل الكلمة؛ لئلا يخرج من ضمٍّ إلى كسر»[3].

ويرى بعضهم أن ما قبل الياء إنما فُتح بياناً للضَّمة التي قبله؛ وذلك أن الضَّم يُوجب انضمام الشفتين، ففتحوا ما بعده؛ لأن الفتح متَّسع المخرج، وفيه بيان الضَّم[4].

(١) «أسرار العربية» (٥٥، ٥٦).
(٢) ينظر: «أسرار العربية» (٣٦١).
(٣) «نتائج الفكر» (٧٢).
(٤) ينظر: «العلل في النحو» (٣٠٩).

ويمكن أن يُقال: إن التصغيرَ محمولٌ على التكسير؛ فكما أن اللفظ المكسَّر يُزاد في ثالثه حرفٌ مفتوحٌ ما قبله في نحو (مفَاعل) و(مفَاعيل)، فكذلك المصغَّر زِيدَ في ثالثه حرفٌ - وهو الياء - فُتح ما قبله؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحد[1].

١٣ - فتح الهمزة في (ايْمُن):

(ايْمُن) في مذهب البصريين اسم مفردٌ موضوع للقَسَم، هو مأخوذ من اليُمن والبركة؛ كأنهم أقسموا بيمين الله وبركته[2].

وهمزته في مذهبهم همزة وصل[3]، وكان حقُّها أن تُكسَر، لكنها فُتحت؛ إمَّا لكثرة الاستعمال[4]، وإمَّا لأن الفتح لُغةٌ في هذا اللفظ[5] - وللعرب فيه لغات[6] - وإمَّا لكراهة الخروج من كسر الهمزة إلى ضمِّ الميم، وليس بينهما إلا ياءٌ ساكنة[7]، قال الأشموني: «وهمزة الوصل مكسورة، وإن فُتحت فلِعارضٍ؛ كهمزة (ايْمُن)؛ فإنها فُتحت لئلا يُنتقل مِن كسرٍ إلى ضمٍّ دون حاجز حصين»[8].

وقد حكى يونس عن العرب قولَهم: (إِيمن الله) بالكسر على الأصل[9]، وهو مرجوح، قال الأزهري: «ويُتحصَّل لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها في

---

(١) ينظر: «أسرار العربية» (٣٦٢).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (١/ ٤٠٤)، و«اللباب» للعكبري (١/ ٣٨٠)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩/ ٩٢)، و«الجنى الداني»: (٥٣٨).

(٣) وفي مذهب الكوفيين: همزة قطع؛ لكونه جمعاً، لكنها وُصلت لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل؛ ينظر: «الإنصاف» (١/ ٤٠٤).

(٤) ينظر: «اللباب» للعكبري (١/ ٤٩٢).

(٥) ينظر: «اللباب» للعكبري (١/ ٣٨١).

(٦) ينظر: «الصحاح» (يمن) (٦/ ٢٢٢٢)، و«الإنصاف» (١/ ٤٠٩)، و«رصف المباني» (١٣٣)، و«الجنى الداني» (٥٤١)، و«الخصائص» اللغوية للفظ الجلالة: (١٦٦-١٧١).

(٧) ينظر «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٥٤)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٢٠)، و«شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ٢٥٧، ٢٥٨).

(٨) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ٢٥٧، ٢٥٨).

(٩) ينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٩/ ٩٢)، و«شرح الشافية» للرضي (٢/ ٢٦٥).

الاسم والفعل والحرف، سبعُ حالات...، الرابعة: رُجحان الفتح على الكسر في (ايمن) و(ايم)؛ لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء، ثم إلى ضمِّ الميم، ثم ضمِّ النون»[1].

ويرى ابن يعيش أن الهمزة إنما فُتحت في (ايمن)؛ لأنه ضارع الحرف بقلَّة تمكُّنه، ففُتح تشبيهاً بالهمزة الداخلة على (أل)، قال ابن يعيش: «ويُؤيِّد عندي أيضاً حالَ هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به، فقالوا مرَّةً: (ايْمُنُ الله)، ومرَّةً: (ايْمُ الله)، بحذف النون، ومرَّةً: (اِيْمُ الله) بالكسر، ومرَّةً: (مِ الله)، ومرَّةً: (مُ الله)، ومرَّةً: (مِنْ ربِّي) و(مَنْ ربِّي)، فلمَّا حذفوه هذا الحذف المُفْرِط، وأصاروه مرَّةً على حرفين، ومرَّةً على حرف، كما تكون الحروف، قوي شبه الحرف عليه، ففتحوا ألفه تشبيهاً بالهمزة الداخلة على لام التعريف»[2].

◄ المبحث الثاني: أثره في تعليل السكون:

قد يُعرض عن الحركة ويُتجه للتسكين؛ كراهة الثِّقل بخروج الضَّم إلى الكسر أو العكس، وقد برَز ذلك في المسائل التالية:

١٤ - تسكين لام (أل):

تختصُّ لام (أل) عن سائر اللامات بأنها ساكنة، وإنَّما اختير لها السكون والتُزم فيها لعدم إمكان تحريكها بالضَّم أو الكسر أو الفتح؛ فأمَّا الضَّم، فلأن اللام كثيرة الدَّوْر في كلام العرب، فاستُثقل فيها، هذا بالإضافة إلى أن اللام تدخل على نحو: (إِبِل) و(إِطِل)[3]، وعلى نحو: (حُلُم) و(عُنُق)، فإذا ضُمَّ ثقُل عليهم الخروج من ضمٍّ إلى كسرتين في الأولين[4]، وتوالى ثلاثُ ضمَّات في

(١) «التصريح» (٥/ ٣٥٣، ٣٥٦).
(٢) «شرح المفصل» (٩/ ٩٢).
(٣) هي: الخاصرة؛ ينظر: «لسان العرب» (أطل) (١١/ ١٨).
(٤) وهما: (إِبِل) و(إِطِل).

الآخرين[1]، وأمَّا الكسر، فلأن اللام تدخل أيضاً على نحو: (حُلُم) و(عُنُق)، فإذا كُسرت ثقل الخروج من كسرٍ إلى ضمَّتين، وأمَّا الفتح، فحتَّى لا تُشبه لام التوكيد والابتداء والقسم[2]، قال الزجاجي: «فلمَّا لم يُمكن تحريكها بإحدى هذه الحركات؛ لِما ذكرنا، أُلزمت السكون، وأُدخلت عليها ألف الوصل، كما فُعِل ذلك في الأسماء والأفعال إذا سكنت أوائلها»[3].

١٥ - تسكين العين في نحو: (عُصْرَ) و(نُفْخَ):

إذ أردتَ بناء المجهول من (عَصَر) و(نَفَخ) قلت: (نُفِخ) و(عُصِر)، وقد سكنت العين فيهما في قول الشاعر:

وهزَّتِ الرِّيحُ النَّدى حين قَطَرْ لو عُصْرَ منها البانُ والمسكُ انعصرْ[4]

وقول الشاعر:

ألم يُخزِ التَّفرُّقُ جُنْدَ كسرى ونُفْخُوا في مَدائِنِهم فطاروا[5]

وإنما سكنت العين في هذين الموضعين ونحوهما استخفافاً؛ وذلك أنه إذا جيء بهما على الأصل، فقيل: (عُصِر) و(نُفِخَ)، كان فيهما خروجٌ من ضمٍّ إلى كسر، وهذا لا يُوجد في أبنية الأفعال الثلاثية إلا في هذا الفعل - وهو فُعِل - فكرِهوا أن يُحوِّلوا ألسنتهم إليه[6].

---

(١) وهما: (حُلُم) و(عُنُق).

(٢) ينظر: «اللامات» (٢٠).

(٣) «اللامات» (٢٠).

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي؛ ينظر: «الكتاب» (٤/ ١١٤)، و«شرحه» للسيرافي (٤/ ٤٩١)، و«المنصف» (١/ ٢٤).

(٥) من الوافر، وهو للقطامي الثعلبي؛ ينظر: «الديوان» (١٤٣)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٤/ ٤٩١)، و«المنصف» (١/ ٢٤).

(٦) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١١٣، ١١٤)، و«شرحه» للسيرافي (٤/ ٤٩١، ٤٩٢).

وهذه اللغة مأثورةٌ عن تغلب، وبكر وائل، وأناس من تَميم[1]، وهي لا تختصُّ بالمبنيِّ للمجهول؛ فقد قيل في (كَرُم الرجل): كَرْم، وفي (عَلِمَ): عَلْم، وقيل في نحو: (فَخِذ): فَخْذ، وفي (كَبِد): كَبْد، قال سيبويه: «وإنما حَملهم على هذا أنهم كرِهوا أن يرفعوا ألسنتَهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفُّ عليهم، فكرِهوا أن ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقل، وكرِهوا في (عُصِر) الكسرةَ بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضعَ، ومع هذا أنه فإنه بناءٌ ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرِهوا أن يُحوِّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال»[2].

١٦ - تسكين النون في (مُنْذُ):

(مُنْذُ) لفظٌ مشتركٌ، يكون حرف جرٍّ، ويكون اسماً، ومثله (مُذْ)[3]، والمشهور أنهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، أو وَلِيَهما جملةٌ اسمية أو فعلية[4]، وهما في كُلٍّ مبنيَّان؛ لأنهما إن كانا حرفين، فالحروف حقُّها البناء، وإن كانا اسمين، فهما في معنى الحرف؛ وذلك أنك إذا قلت: (ما رأيته مُذْ يومان، ومُنْذُ ليلتان)، كان المعنى: ما رأيته من أوَّل اليومين إلى آخرهما، ومِن أوَّل الليلتين إلى آخرهما)، فلمَّا تضمَّنا معنى الحرف وجب أن يُبْنَيا.

وقد بُنِيَت (مُذْ) على السُّكون؛ لأنه الأصل في البناء، وبُنيت (مُنْذُ) على الضم؛ للتخلُّص من التقاء الساكنين: النون والذال، فضُمَّت الذال إتباعاً للميم، ولم يُعتدَّ بالنون بينهما؛ لأنها حرفٌ ساكنٌ، فكان غير حصين، ولم تُبْنَ النون على

(١) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١١٣)، و«شرحه» للسيرافي (٤/ ٤٩١)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٤٠)، و«دراسات في فقه اللغة» (١٠٢).

(٢) «الكتاب» (٤/ ١١٤)، وينظر «شرحه» للسيرافي (٤/ ٤٩١، ٤٩٢).

(٣) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ٩٤)، و«أسرار العربية» (٢٧٠)، و«اللباب» للعكبري (١/ ٣٦٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ١٧)، و«الجنى الداني» (٥٠٠).

(٤) ينظر: «الجنى الداني» (٥٠٠)، و«مغني اللبيب» (٣٧٢، ٣٧٣).

الكسر على حد التقاء الساكنين؛ لأن بناءها على الكسر فيه خروجٌ من ضمٍّ إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم[1].

١٧ - تسكين العين في (خادِعْهم):

قُرئ اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] بتسكين العين، فقيل: (خادِعْهُم)[2].

ويرى أبو حيان[3] أن العين إنما سكنت لأجل التخفيف؛ وذلك لاستثقال الخروج من كسر الدال إلى ضمَّة العين.

وهذا فيه نظر من وجهين:

الأول: أن ضمَّة العين تذهب في حال النصب والجرِّ، فكانت عارضةً، والضَّمُّ إنما يثقل بعد الكسر إذا كان لازماً، فإن كان عارضاً كضمَّة العين من (خادعُهم)، وضمَّة الباء؛ نحو: (يضرِبُ) - ساغ الانتقال من الكسر إليه، كما سيأتي[4].

والثاني: أن حذف حركة الإعراب للتخفيف مختلفٌ فيه؛ فمنهم مَن منعه[5]، ومنهم من أجازه[6] وعدَّ منه ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بتسكين الهمزة في قراءة[7]، وقوله

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ٩٤)، و«أسرار العربية» (٢٧١)، و«الإتباع الحركي» (١٠٢)، و«التعليل بالحاجز غير الحصين» (٢٢٠).

(٢) هي قراءة مسلمة بن عبدالله النحوي؛ ينظر: «مختصر ابن خالويه» (٢٩)، والمحرر الوجيز (٢/ ١٢٧)، و«البحر المحيط» (٣/ ٣٩٣).

(٣) «البحر المحيط» (٣/ ٣٩٣).

(٤) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

(٥) ينظر: «الأصول في النحو» (٢/ ٣٦٥).

(٦) ينظر: «المحتسب» (١/ ١٠٩، ١٩٩).

(٧) هي قراءة أبي عمرو؛ ينظر: «السبعة» (١٥٤)، و«الحجة» لابن خالوية (٧٨)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٨٦).

تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠] بتسكين الدال في قراءة[١]، ومنهم مَن خصَّه بالشِّعر[٢]؛ كقوله:

إذا اعوجَجْنَ قُلْتُ: صاحِبْ[٣] قَوِّمِ/ بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ[٤]

وقوله:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ/ إثماً من اللهِ ولا واغلِ[٥]

قال الزجَّاج: «وهذا البيتان قد أنشدهما جميع النَّحْويين المذكورين، وزعموا كلُّهم أن هذا من الاضطرار في الشِّعر ولا يجوز مثله في كتاب الله»[٦].

١٨ - تسكين السِّين في (بِسْمِ الله):

في (الاسم) لغاتٌ، وهي: (أُسم) بضمِّ الهمزة، و(إِسم) بكسرها، و(سُم) بضمِّ السِّين، و(سِم) بكسرها، و(سُمَى)[٧].

وهو أحد الأسماء العشرة التي تبدأ أوائلُها بهمزةِ وصلٍ؛ وهي: (اسم)، و(است)، و(ابن)، و(ابنُم)، و(ابنة)، و(امرؤ)، و(امرأة)، و(اثنان)، و(اثنتان)، و(ايمُن) في القسَم[٨]. والأصل في هذه الهمزة أن تثبت كغيرها من همزات الوصل،

(١) هي قراءة الأعمش وابن محيصن؛ ينظر: «مختصر ابن خالويه» (٢٩)، و«المحتسب» (١/ ١٩٩).

(٢) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٧٥).

(٣) يريد: صاحبي؛ ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٠٣).

(٤) من الرجز، وهو لأبي نخيلة كما في «شرح الكتاب» للسيرافي (١/ ٢٢١) وورد بلا نسبة في «الكتاب» (٤/ ٢٠٣)، و«الخصائص» (١/ ٧٦).

(٥) من السريع، وهو لامرئ القيس؛ ينظر: «الديوان» (٢٧٠)، و«الكتاب» (٤/ ٢٠٤)، و«شرحه» للسيرافي (١/ ٢٢١)، ويُروى في «الديوان»: فاليوم أسقى، فليس فيه شاهد.

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٧٥).

(٧) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٨)، و«المنصف» (١/ ٦٠)، و«الإنصاف» (١/ ١٥، ١٦)، و«أسرار العربية» (٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٣، ٢٤)، و«شرح الشافية» للرضي (٢/ ٦٧)، و«لسان العرب» (سما) (١٤/ ٤٠١)، و«الدر المصون» (١/ ٢١).

(٨) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٤٩)، و«شرحه» للسيرافي (٥/ ١٨)، و«الخصائص» (٢/ ٣٣٧، ٣٣٨)، و«المنصف» (١/ ٥٧، ٥٨)، و«الدر المصون» (١/ ٢١).

لكنَّهم حذفوها حين يُضاف (الاسم) إلى لفظ الجلالة خاصَّة؛ لكثرة الاستعمال، أو ليوافق الخطُّ اللفظَ[1]، وقيل: لا حذف فيه أصلاً؛ وذلك لأن الأصل (سِمٌ) أو (سُمٌ) - بكسر السِّين أو ضمِّها - فلمَّا دخلت الباء سكنت السِّين تخفيفاً؛ لأنها إن كُسِرت فقيل: (بِسِمِ) توالى كسرات، وإن ضُمَّت فقيل: (بِسُم) كان فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ، وهذا القول حكاه النحاس[2]، وحسَّنه السَّمين[3].

ويرى ابن هشام[4] أن هذا القول بعيد، والأولى عنده أن السكون أصل، وهو لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئونه (اسماً) بهمزة وصل.

الفصل الثاني: قضايا في الخروج من الضّم إلى الكسر والعكس

يتكوَّن هذا الفصل من أربعة مباحث، وَفْق الآتي:

◄ **المبحث الأول: طرق التخلُّص من خروج الضَّم إلى الكسر والعكس.**

يُشكِّل التآلف بين الحركات مظهراً من مظاهر الخفَّة في العربية، وقد تبيَّن في الفصل السابق أن التنافُرَ بين الحركات يستوجب نقل اللفظ إلى وضعٍ آخر يُحقِّق له الانسجام، مع تفاوتٍ في ذلك بين اللغات؛ فما يجري عليه قومٌ ربَّما لا يجري عليه آخرون، ومن خلال تتبُّع كلام النَّحْويين عن الضَّم والكسر، وما يُورَث من الثِّقل بتتابعهما، يتبيَّن أن أهمَّ الطُّرق التي سُلكت في سبيل التخلُّص من خروج أحدهما إلى الآخر، ما يلي:

١ - الإتباع، وهو على وجهين:

أحدهما: إتباع الضَّمة ضمَّةً.

والآخر: إتباع الكسرة كسرةً.

(١) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٦٧)، و«البحر المحيط» (١/ ١٢٨)، و«الدر المصون» (١/ ٢١).

(٢) «إعراب القرآن» (١/ ١٦٧)، وينظر: «مغني اللبيب» (٧١٩).

(٣) «الدر المصون» (١/ ٢١).

(٤) «مغني اللبيب» (٧١٩).

وقد جاء الوجهان في نحو: (عِدْل) و(بُسْر)[1]؛ فأنت إذا وقفتَ عليهما بالنَّقل قلتَ في حال الرفع: (هذا عِدُل)، وفي حال الجرِّ: (مررت بالبُسِر)، فيكون في الأول خروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، وفي الثاني خروج من ضمٍّ إلى كسرٍ، ولذا تبعتِ الدال كسرة العين، فقيل: (هذا عِدِل)، وتبعت السين ضمَّة الباء، فقيل: (مررت بالبُسُر)[2]، قال السيرافي: «وإنما كرهوا إلقاء حركة الأخير في قولهم: (هذا عِدْلٌ)؛ لأنهم لو ألقوا الضَّم الذي في الدال لصار على (عِدُل)، وليس في الكلام (فِعُل)، فكان الإتباع أولى عندهم، وكذلك لو ألقوا كسرةَ الحرف الأخير على السين إذا قلت في (البُسْرِ): (البُسِر) صار على (فُعِل)، وليس في الأسماء (فُعِل)، فكان الإتباع للأوَّل أولى»[3].

٢ - النَّقل، وهو على وجهين:

أحدهما: نقل الضَّمة؛ نحو: (رَضُوا)، أصله: (رَضِوُوا)، قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فقيل: (رَضِيُوا)، ثم نُقِلَت الضَّمة إلى الضاد قبلها حتى لا يُخرَج مِن كسر إلى ضمٍّ، فقيل: (رَضُيْوا)، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحُذِفت الياء، فقيل: (رَضُوا)[4].

والآخر: نقل الكسرة؛ نحو: (بِيْعَ)، أصله: (بُيِعَ)، استُثقل الانتقال من ضمَّة الباء إلى كسرة الياء، فنُقلت الكسرة إلى الباء بعد إلقاء ضمَّتها، فقيل: (بِيْعَ)[5].

---

(١) البُسْرُ: التمر قبل أن يكون رطباً؛ ينظر: «الصحاح» (رطب) (٢/ ٥٨٩).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٤/ ١٧٣، ١٧٤)، و«الأصول في النحو» (٢/ ٣٧٣)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٤٥، ٤٦)، و«أسرار العربية» (٤١٥ - ٤١٧).

(٣) «شرح الكتاب» (٥/ ٤٥، ٤٦).

(٤) وهذا الوجه هو أحد ما ذُكر فيه؛ ينظر: المسألة (١) من المبحث (١) في الفصل (١).

(٥) ومثل ذلك: (قِيْلَ)، بقلب الواو ياءً؛ ينظر: المسألة (٦) من المبحث (١) في الفصل (١).

٣ - الحذف، وهو على وجهين:

أحدهما: حذف الحركة، وأعني بذلك: تسكين المتحرِّك كما في بناء (فُعِل)؛ فإن مِن العرب مَن يُسكِّن العين استخفافاً؛ وذلك أنه لا يوجد في أبنية الأفعال الثلاثية فعلٌ يُنتقَل فيه من الضَّم إلى الكسر إلا هذا البناء، فكرِهوا أن يُحوِّلوا ألسنتهم إليه[١]، فقالوا في نحو: (ضُرِبَ): (ضُرْبَ)، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ [المائدة: ٦٤] بتسكين العين في قراءة[٢].

والآخر: حذف الحرف، والحرف المحذوف قد يكون واواً، وقد يكون ياءً:

- فأمَّا الواو، فنحو: (يَعِد)، و(يَزِن)، والأصل: (يَوْعِد) و(يَوْزِن)، قال العكبري: «الواو إذا وقعت بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ حُذفت؛ كقولك في (وَعَدَ) و(وَزَنَ): (يَعِد) و(يَزِن)، وعلَّة ذلك: أن الواو مِن جنس الضَّمة وهي مُقدَّرة بضمتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستَثقَلٌ يُفرُّ منه لا سيَّما إذا غلب الشيئان على الشيء الواحد، وقد وُجد ذلك هاهنا؛ لأن الياء متحرِّكة فهي كثلاث حركات، والكسرة رابعة، والواو كحركتين، والمتجانسات أكثر فغَلَبت، يدُلُّ عليه أنهم استثقلوا الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم، وهذا في حُكمه»[٣].

- وأمَّا الياء، فكياء (قاضٍ) في نحو: (هذا قاضٍ)، والأصل: (هذا قاضِيٌ)، ومثلها: (رامٍ) و(غازٍ) ونحوهما، قال ابن قتيبة: «تُكتب: (هذا قاضٍ، وغازٍ، ورامٍ، ومهتدٍ، ومقتضٍ، ومفترٍ، ومشترٍ)، وكلُّ ما أشبه هذا في حال الرفع والخفض بلا ياء؛ استثقالاً لمجيء الضَّمة بعد الكسرة والياء[٤]، ومجيء كسرة بعد كسرة

(١) ينظر المسألة (١٥) من المبحث (٢) في الفصل (١).
(٢) هي قراءة أبي السمَّال؛ ينظر: «مختصر ابن خالويه» (٣٤)، و«الدر المصون» (٤/ ٣٤٢).
(٣) «اللباب» (٢/ ٣٥٣).
(٤) وذلك في حالة الرفع، نحو: (هذا قاضٍ)، أصله: (هذا قاضِيٌ).

وياء[1]؛ ولأن أكثر العرب إذا وقفوا وقفوا بغير ياء، فإذا صرتَ إلى حال النصب أتممتَه، فقلت: (رأيت قاضياً، ورامياً، ومهتدياً، ومشترياً)»[2].

٤ - إهمال بعض الأبنية، وقد أُهمل من بناء الثلاثي بناءان:

أحدهما: (فِعُل)، بكسر الفاء وضمِّ العين، أُهمل في الأسماء والأفعال، ولم يأتِ على زِنَته إلا ما ندر من نحو: (الحِبُك)[3].

والآخر: (فُعِل)، بضمِّ الفاء وكسر العين، أُهمل في الأسماء فقط، ولم يأتِ على زِنَته إلا ألفاظ قليلة؛ كـ(دُئِل)، وأمَّا في الأفعال، فهو دارج، وذلك في المبنيِّ للمجهول؛ نحو: (ضُرِب)[4]، وقد تُسكَّن عينه استخفافاً كما تقدَّم.

٥ - الانصراف إلى حركةٍ أخرى، كما في ياء التصغير؛ فالحرف الذي قبلها وُضِع على الفتح، فقيل: (فُعَيل) و(فُعَيعِل) و(فُعَيعِيل)، ولم يُؤتَ بكسرةٍ تجانس الياء؛ لأن أوَّل المُصغَّر مضمومٌ، وكَسْرُ ما قبل الياء يترتَّب عليه خروج من الضَّم إلى الكسر[5].

٦ - الانصراف إلى صيغةٍ أخرى، وهذا قليل، ومِن أمثلته: ما كان وصفاً مشتقّاً على وزن (فَعِيل) كـ(رَحيم)، فإنه يجوز أن يُجمع جمع سلامة، فيُقال: (رَحيمُون)، لكنه فيه مستَثقَل؛ لتتابع الكسرات مع الياء إذا قلت: (رَحِيمِين)، وللخروج من الكسر إلى الضَّم إذا قلت: (رَحِيمُون)، فعدلوا عنه إلى (فُعَلاء)، فقالوا: (رُحَماء)، ومثله: (عَليم) قالوا في جمعه: (عُلَماء)[6].

---

(١) وذلك في حالة الجرّ، نحو: (مررت بقاضٍ)، أصله: (مررت بقاضِيٍ).

(٢) «أدب الكاتب» (١٨٢).

(٣) ينظر: «شرح الشافية» للرضي (١/ ٣٦)، و«شرحها» للركن (١/ ٢٠٠)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٤).

(٤) ينظر: «المنصف» (١/ ٢٠)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨٢)، و«شرح الشافية» للرضي (١/ ٣٥)، و«شرحها» للركن (١/ ٢٠١).

(٥) ينظر: المسألة (١٢) من المبحث (١) في الفصل (١).

(٦) ينظر: «نتائج الفكر» (١٢٥، ١٢٦).

◄ **المبحث الثاني: مُجوِّزات الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.**

اتَّضح في الفصل السابق أن الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس، مخالفةٌ وُصِف ما ورد منها بالكراهة والثِّقل، وربَّما حُكم على بعض ما جاء منها بالنُّدرة والشُّذوذ، ومع هذا نجدُ في كلام العرب ألفاظاً حصل فيها هذا النوعُ مِن الخروج، وعُدَّ فيها سائغاً غيرَ مُستكرَه، لتوافُر عواملَ جوَّزته، وهي على النَّحْو التالي:

١ - أن يكون الضَّم عارضاً[(١)]:

ومِن مواضع ذلك ما يلي:

أ - المضارع في نحو: (يضرِبُك)، فقد خرجَتْ فيه كسرة الراء إلى ضمَّة الباء، وإنما جاز ذلك؛ لأنك تقول في حال النصب: (لن يضرِبَك)، وتقول في حال الجزم: (لم يضرِبْك)، قال ابن جني: «فأمَّا قولهم: (هو يضرِبُك) وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمَّة الباء، فليس يكسر ما قدَّمناه[(٢)]؛ لأن هذه الضَّمة ليست بلازمةٍ، ألا ترى أن النصب والجزم يزيلانها؟ وإنما يُكرَه مِن ذلك أن تكون الحركة لازمةً»[(٣)].

قلت: ومِثْلُ المضارعِ اسمُ الفاعل؛ نحو: (هذا ضارِبُك)؛ لأنك تقول في حال النصب: (رأيت ضارِبَك)، وفي حال الجرِّ: (مررتُ بضارِبِك)، ويجري مَجْرَى الضَّمِّ هنا كلُّ ضمٍّ يُزيله الإعراب.

ب - الأمر في نحو: (اِمْشُوا)، فقد خرجت كسرة الهمزة إلى ضمَّة الشين، وليس بينهما إلا حرفٌ ساكن وهو ضعيفٌ؛ فكأنه لا حائلَ بينهما، وإنما جاز

(١) أي: غير لازم، فيذهب بذهاب موجِبه، ومِثله الكسر كما سيأتي.
(٢) وهو استكراهُ الانتقال من الكسر إلى الضَّم في (فِعُل)؛ ينظر: «المنصف» (١/ ٢٠).
(٣) «المنصف» (١/ ٢٠).

ذلك؛ لأن ضمَّة الشين عارضةٌ، والأصل: (اِمْشِيُوا)، بكسر الشين، من (مشَى يمشِي)[1].

٢ - أن يكون الكسر عارضاً:

ومِن مواضعِ ذلك ما يلي:

أ - الأمر في نحو: (اُغْزِي)، فقد خرجت ضمَّة الهمزة إلى كسرةِ الزاي، وليس بينهما إلا حرف ساكن، وهو ضعيف كما تقدَّم، وإنما جاز ذلك؛ لأن كسرة الزاي عارضة، والأصل: (اُغْزُوي)، مِن (غزا يغزُو)[2].

قال ابن جني: «ألا ترى أن أصل (اُغْزِي): (اُغْزُوي) بوزن: (اُقْتُلِي)؟ وأصل (اِمْشُوا): (اِمْشِيُوا) بوزن: (اِضْرِبُوا)، فاستُثقلت الكسرة على الواو، فنُقلت إلى الزاي، واستُثقلت الضَّمة على الياء، فنُقلت إلى الشين، فسكنتا، وبعد كلِّ واحدة منهما حرف ساكن، فحُذفتا لالتقاء الساكنين، فالكسرة في الزاي من (اُغْزِي) عارضة، كما أن الضَّمة في الشين من (اِمْشُوا) عارضة، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما»[3].

ب - (عصا): يجوز في جمعها أن يُقال: (عِصِيٌّ)، ويجوز (عُصِيٌّ) بضمِّ العين ثم كسر الصاد، وإنما جاز ذلك؛ لأن كسرة الصاد عارضةٌ، والأصل: (عُصُوو)، وقعت الواو الثانية لاماً لـ(فُعُول)، فقُلبت ياءً، فقيل: (عُصُوي)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، فقيل: (عُصُيٌّ)، ثم قُلبت ضمَّة الصاد كسرةً لتسلم الياءُ مِن القلب، فقيل: (عُصِيٌّ)، ولا يُشكل الخروج من ضمَّة العين إلى كسرة الصاد؛ لأن الكسرة

(١) ينظر: «المنصف» (١/ ٥٥).

(٢) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٣٦٧)، و«المنصف» (١/ ٥٥)، و«شرح الشافية» للركن (٢/ ٨٤٥)، و«المقاصد الشافية» (٨/ ٣٢٩).

(٣) «المنصف» (١/ ٥٥).

ليست من صيغة الكلمة في الأصل، بل جيء بها للسبب الآنف، وهو سلامة الياء التي بعدها من القلب، ويجوز (عِصِيٌّ) بكسر العين؛ إتباعاً لكسرة الصاد، ومثل ذلك: (عُتِيٌّ) و(عِتِيٌّ)[1]، قال السيرافي: «وأمَّا عين (عُتِيٍّ) و(عُصِيٍّ)، فإن شئت كسرتها إتباعاً، ولئلا تخرج من ضمَّة إلى كسرة، وليس ذلك في شيءٍ من صيغ الأسماء، ومَن ضمَّ تركها على حالها؛ لأن الكسرة التي بعد العين ليست من صيغة الكلمة، وإنما جُعلت لتسلم الياءُ التي بعدها»[2].

ج - (بَيْت) و(شَيْخ): قيل في جمعهما: (بِيُوت) و(شِيُوخ)، فخرج الكسر إلى الضَّم، وإنما جاز ذلك؛ لأن الكسرة فيهما عارضة، والأصل: (بُيُوت) و(شُيُوخ)، قال ابن عصفور: «الكسر إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضمٍّ؛ نحو: (بِيُوت) و(شِيُوخ)»[3]، وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] حيث قُرئ بكسر الباء[4].

وكما تقدَّم فيما مضى أن الضَّمة يزيلها الإعراب في نحو: (يضرِبُك) و(هذا ضارِبُك)، فإن الكسرة قد تكون كذلك، وعلى هذا لا يُسلَّم قولُ بعضهم: إن التاء في قراءة[5] (للملائكةُ اسْجُدُوا)[6] إنما ضُمَّت إتباعاً لضمَّة الجيم كراهية الخروج من كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا ساكن[7].

---

(١) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ٣٣٥)، و«شرح الشافية» للرضي (٣/ ١٦١)، و«شرحها» للركن (٢/ ٨٢٥)، و«التصريح» (٥/ ٢٨١، ٤٢٠)، و«الإتباع الحركي» (١٤٨).

(٢) «شرح الكتاب» (٥/ ٣٣٥).

(٣) «الممتع» (٢/ ٥٠٤).

(٤) هي قراءة قالون وهشام؛ ينظر: «السبعة» (١٧٨)، و«التذكرة في القراءات الثمان» (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧)، و«التيسير في القراءات السبع» (٨٠)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٢٨٤)، ويرى العكبري أن الباء إنما جاز كسرها في (البِيُوت)؛ لأن بعدها ياءً، جاء في التبيان (١/ ٨٤): «ويُقرأ بكسر الباء؛ لأن بعده ياءً، والكسرة من جنس الياء، ولا يُحتفل بالخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ؛ لأن الضَّمة هنا في الياء، والياء مقدَّرة بكسرتين، فكانت الكسرة في الباء كأنها وليت كسرة».

(٥) هي قراءة أبي جعفر يزيد؛ ينظر: «المحتسب» (١/ ٧١).

(٦) البقرة (٣٤).

(٧) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٤٤).

وذلك أن علامة التاء في (الملائكة) تتغيَّر بتغيُّر العوامل الداخلة على الكلمة، تكون في حالة الرفع ضمَّةً، وفي حالة النصب فتحةً، فكسرتُها ليست ثابتةً.

يُضاف إلى ذلك أن الكسرة في كلمةٍ منفصلةٍ عن الأخرى، وسوف يأتي[1] أن الحركتين إذا كانتا في كلمتين منفصلتين لم يمتنع الانتقال من إحداهما إلى الأخرى[2].

وقيل في قراءة[3]: (وقالتُ اخْرُجْ عليهِنَّ)[4]: إن التاء ضُمَّت كراهةَ الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ[5]، وهذا لا يخلو مِن نظر؛ لأن التاء أصلُها التسكين، وإنما حُرِّكت في هذا الموضع للتخلُّص من التقاء الساكنين: التاء والخاء، فكسرتُها عارضةٌ، ولا يمنع الانتقال منها إلى الضَّم، وبخاصَّةٍ أن الكلمتين منفصلتانِ عن بعضهما.

وقد جاء ضمُّ التاء هنا وَفْق ما تقتضيه القاعدة في التقاء الساكنين: وهي أن الكسر هو الأصل في التخلُّص منهما، ويجوز الضَّم إذا كان بعد الثاني منهما ضمَّة أصلية؛ كهذه القراءة: (وقالتُ اخْرُجْ عليهِنَّ)، فإن كانت الضَّمة غيرَ أصلية لم يجُزِ الضَّم؛ نحو: (قالتِ ارمُوا)؛ فإن ضمَّة الميم عارضةٌ، لنَقْل ضمَّة الياء إليها[6].

٣ - أن يكون الضَّم أو الكسر على حرفٍ من كلمةٍ أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، فقد ساغ الانتقال من ضمَّة الدال إلى كسرة اللام؛ لأن

(١) في العنصر الثالث من هذا المبحث.

(٢) غلَّط بعض العلماء ضمَّ التاء في هذه القراءة، ووصفها آخرون باللَّحْن، وذُكر فيها تخريجات كثيرة، قال الزجاج: «وأبو جعفر من جِلَّة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن (الملائكة) في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنَّه شبَّه تاء التأنيث بكسرة ألف الوصل؛ لأنك إذا ابتدأت قلت: (اُسْجُدُوا)، وليس ينبغي أن يُقرأ القرآن بتوهُّم غير الصواب»؛ «معاني القرآن وإعرابه» (١/ ١١١، ١١٢)، وللمزيد ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢١٢)، و«التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٣٠).

(٣) هي قراءة: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي؛ ينظر: «السبعة» (١٧٤).

(٤) يوسف (٣١).

(٥) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٤٤).

(٦) ينظر: «الشافية» (٥٨)، و«شرحها» للركن (١/ ٥٠٣).

اللام من كلمة أخرى[1]، ونحوُ هذا قولُه تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وقولُه تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فلم يُشكِل الخروج من اللام المكسورة إلى الهمزة في الموضعين؛ لأن اللام كلمةٌ برأسها، فكأنها في نيَّة الانفصال[2].

٤ - زيادة البيان.

وقد وقفتُ في ذلك على موضعٍ واحد، وهو الوقف بنقل الحركة على نحو: (هذا رِدْءٌ)، وتفصيل ذلك: أن الوقف بنقل الحركة لا يجوز في نحو: (هذا عِدْلٌ)، ولا في (مررت بالبُسْرِ)؛ لأنك ستقول: (هذا عِدُل)، و(مررت بالبُسِر)، فيَؤُول ذلك إلى بناءين مُهمَلين في الأسماء، وهما (فُعِل) و(فِعُل)، فإن كان اللفظ مهموزاً كـ(رِدْء) جاز الوقف عليه بنقل الحركة؛ نحو: (هذا رِدُؤ)، مع أن فيه خروجاً من كسرٍ إلى ضمٍّ، وإنما جاز ذلك لخفاء الهمزةِ في الوقف، فحرَّكوا ما قبلها، ليكون أَبْيَن لها[3]، قال الناظم:

والنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ / وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ[4].

◄ المبحث الثالث: مخالفة القياس بالخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.

الباحث في موادِّ اللغة وتعبيراتها يجدُ ألفاظاً خرج فيها الضَّم إلى الكسر، أو الكسر إلى الضَّم، على خلاف القياس، مِن غير مسوِّغ، وهي ألفاظٌ قليلة أَلْفَيتُ منها ما يلي:

(١) ينظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٥)، و«شرح مختصر على لامية الأفعال» للمكلاني (٤٢)، ويمكن أن يُضاف لهذا مسوِّغ آخر، وهو أن ضمَّة الدال هنا كضمّة الباء في (يضرِبُك) و(هذا ضارِبُك).

(٢) ومنهم مَن يُنزِّل الهمزة منزلة الحرف المتصل بما قبله فيكسرها فيقول: (لِإمِّه) حتى لا يخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ، وقد تقدَّم ذلك في المسألة (٩)، وقيل نحوُه في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ فمنهم مَن يجعل الدال مع ما بعدها كالكلمة الواحدة فيضمُّ اللام إتباعاً لضمَّة الدال، فيقول: (الحمدُ للهُ)؛ حتى لا يخرج من ضمٍّ إلى كسر؛ ينظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٥).

(٣) ينظر: «شرح الشافية» للرضي (٢/ ٣٢١)، و«المقاصد الشافية» (٨/ ٧١).

(٤) «ألفية ابن مالك» (١٧٤).

١ - (دُئِل)؛ ونحوه مِمَّا هو على بناء (فُعِل):

للاسم الثلاثي المجرَّد من الزوائد عشرةُ أبنية[١]، ولكنَّ القسمة العقلية تقتضي أن تكون اثنَي عشر بناءً؛ لأن الفاء إنما تكون مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً، وعلى كلٍّ واحد من التقادير الثلاثة تكون العين مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً أو ساكنةً، فتكون اثنَي عشر بناءً، حاصلة مِن ضرب ثلاثة في أربعة، ولكن عُدم منها بناءان، وهما (فِعُل) وسيأتي، و(فُعِل) لاستثقال الخروج فيه من الضَّم إلى الكسر[٢].

وقد جاء على بناء (فُعِل) ألفاظٌ قليلة[٣]؛ كـ(دُئِل) و(رُئِم) و(وُعِل)[٤]، قال ابن جني: «وأمَّا (دُئِل)، فشاذٌّ»[٥]، وقال: «وليس في الكلام اسم على (فُعِل)[٦] - بضمِّ الفاء وكسر العين - إنما هذا بناءٌ يختصُّ به الفعل المبني للمفعول؛ نحو: (ضُرِب) و(قُتِل)، إلا في اسم واحد وهو (دُئِل)[٧]»[٨].

٢ - (الرِّبُو) و(الحِبُك):

تقدَّم أن بناء (فِعُل) من الأبنية المهملة في كلامهم[٩]، وقد جاء عليه قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة: ٢٧٨]؛ حيث قُرئ: (الرِّبُو)[١٠]، قال ابن جني:

(١) وهي: (فَعَل)، و(فَعِل)، و(فَعُل)، و(فَعْل)، و(فِعَل)، و(فِعِل)، و(فِعْل)، و(فُعَل)، و(فُعُل)، و(فُعْل)؛ ينظر: «شرح الشافية» للركن (١/ ٢٠٠).

(٢) ينظر «شرح الشافية» للركن (١/ ٢٠٠).

(٣) ينظر: «ليس في كلام العرب» (٦٥)، و«الخصائص» (٣/ ١٧٩)، و«المنصف» (١/ ٢٠)، و«الممتع» (١/ ٦١)، و«شرح الشافية» للركن (١/ ٢٠٠)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٣).

(٤) (دُئِل): اسم دُويبة، و(رُئِم): اسم للسته، و(وُعِل): تيس الجبل؛ ينظر: «لسان العرب» (دأل) (١١/ ٢٣٣)، و(وعل) (١١/ ٧٣١).

(٥) «الخصائص» (٣/ ١٧٩).

(٦) والمسألة فيها خلاف، فقد نقل أبو حيان عن أبي الفتوح أن قوماً من النَّحْويين عدُّوا هذا البناء قسمًا حادي عشر لأوزان الثلاثي؛ ينظر: «ارتشاف الضرب» (١/ ٣٣).

(٧) حَصْرُه في هذا اللفظ فيه نظر؛ فقد ثبت (رُئِم) و(وُعِل) كما سبق.

(٨) «المنصف» (١/ ٢٠).

(٩) ينظر: «شرح الشافية» للركن (١/ ٢٠٠).

(١٠) روى هذه القراءة ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي السَّمَّال؛ ينظر: «المحتسب» (١/ ١٤٢)، و«الدر المصون» (٢/ ٦٣٨)، و«الإتباع الحركي» (١٠٨).

«في هذا الحرف ضربان من الشذوذ؛ أحدُهما: الخروج من الكسر إلى الضَّم بناءً لازماً، والآخر: وقوع الواو بعد الضَّمة في آخر الاسم، وهذا شيءٌ لم يأتِ إلا في الفعل؛ نحو: (يغزو، ويدعو، ويخلو)»[1].

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] فقد قُرئ: (الحِبُك)[2].

ويرى ابن جني[3] أنَّ مَن قرأ هذه الآية تداخلَت عليه اللغتان؛ وذلك أنه كسر الحاء يريد: (الحِبِك)، ثم أدركه ضمُّ الباء في اللغة الثانية، وهي (الحُبُك)، فجاء اللفظ مكسور الحاء مضموم الباء، على طريقة التداخل بين اللغات، وهو سهوٌ مِن القارئ.

وخرَّج أبو حيان[4] هذه القراءة على أن حركة الحاء عارضةٌ أتت تبعاً لكسرة التاء في ﴿ذَاتِ﴾، ولم يُنظر في اللام بينهما؛ لأنها ساكنة.

٣ - (ثُنٍ):

تقتضي القاعدة أن الرُّباعي مِن الأسماء لا يُجمع على (فُعُل) إذا كان معتلَّ اللام؛ نحو: (كساء) و(قَباء)؛ لأن جمعه على (فُعُل) يترتَّب عليه قلب الضَّمة كسرة لتنقلب واو (كساء) ياءً، ولتسلم ياء (قَباء) فيصيران على وزن (فُعِل)، وهو بناء مرفوض؛ لأن فيه انتقالاً من الضَّم إلى الكسر[5].

(١) «المحتسب» (١/ ١٤٢).
(٢) هي قراءة أبي مالك الغفاري؛ ينظر: «المحتسب» (٢/ ٢٨٦).
(٣) «المحتسب» (٢/ ٢٨٧).
(٤) «البحر المحيط» (٢/ ٣٥٢)، (٤/ ٤٩٤)، (٨/ ١٣٣)، وينظر: «الإتباع الحركي» (١٠٨)، و«التعليل بالحاجز غير الحصين» (٢٠٣).
(٥) ينظر: أوضح المسالك (٤/ ٢٨٠)، و«التصريح» (٥/ ٨٨، ٨٩).

وقد خرج عن ذلك قولُهم: (ثُنٍ) - جمع (ثَنِيٍّ)[1] - والأصل: (ثُنُيٌ) بضمِّ النون، فأبدلوا من الضَّمة كسرةً؛ لئلا تنقلب الياء واواً، فقيل: (ثُنِيٌ) على وزن: (فُعِل)، ثم أُعِلَّ إعلال (قاضٍ)، فقيل: (ثُنٍ)[2].

٤ - (زِئْبُر) ونحوه ممَّا هو على بناء (فِعْلُل):

من الأبنية المستكرَهة في كلام العرب: بناء (فِعْلُل)، ولم يأتِ عليه إلا ألفاظٌ قليلة[3]، كـ(زِئْبُر)، و(ضِئْبُل)، و(خِرْفُع)[4]، و(إِصْبُع)، قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب كسرة بعدها ضمَّة إلا حرفان: (زِئْبُر) لغة في (الزِئْبِر)، و(إِصْبُع) حكاه سيبويه[5]، و(ضِئْبُل)...»[6]، وقال ابن جني: «وكذلك ما امتنعوا مِن بنائه في الرباعي - وهو (فِعْلُل) - هو لاستكراههم الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، وإن كان بينهما حاجز؛ لأنه ساكن، فضعف عن الاعتداد به حاجزاً، على أن بعضهم حكى: (زِئْبُر) و(ضِئْبُل) و(خِرْفُع)، وحكيت عن بعض البصريين: (إِصْبُع)، وهذه ألفاظ شاذَّة، لا تُعقد باباً، ولا يُتَّخذ مثلها قياساً»[7].

٥ - (اِقْتُلْ):

ذكرتُ في غير موضعٍ من هذه الدراسة أن الحرف الساكن حرفٌ ضعيف، وأنه لا يمنع من خروج الضَّم إلى الكسر والعكس، غير أنه قد يُعتدُّ به فيجري مَجْرى المتحرِّك، ويكون مانعاً مِن خروج إحدى الحركتين إلى الأخرى، وهذا

(١) جاء: في الصحاح (ثنى) (٦/ ٢٢٩٤، ٢٢٩٥): «والثَّنِيُّ: الذي يلقى ثنيَّته، ويكون ذلك في الظِّلف والحافر في السنة الثالثة، وفي الخُفِّ في السنة السادسة، والجمع: ثُنْيان، وثِناء، والأنثى: ثَنِيَّة، والجمع: ثَنِيَّات».

(٢) ينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٤٦، ٤٧)، و«التصريح» (٥/ ٨٨، ٨٩).

(٣) ينظر: ليس في كلام العرب (٨٧)، و«الخصائص» (١/ ٦٨)، و«المنصف» (١/ ٥٤)، و«الممتع» (١/ ٦٩).

(٤) الزِّئبرُ: ما يعلو الثوب الجديد، والضِّئْبُل: الداهية، والخِرْفُع: القطن؛ ينظر: «لسان العرب» (زأبر) (٤/ ٣١٤)، و(ضأبل) (١١/ ٣٨٩)، و(خرفع) (٨/ ٧٠).

(٥) الذي حكاه سيبويه هو: (إِصْبع، وإِصْبَع، وأَصْبع، وأُصْبُع)؛ ينظر: «الكتاب» (٤/ ٢٤٥، ٣٥١).

(٦) «ليس في كلام العرب» (٨٧).

(٧) «الخصائص» (١/ ٦٨).

قليل نادر، وقد ورد في الأمر من الثلاثي المضموم العين؛ وذلك في قولهم: (اِقْتُلْ) بكسر الهمزة؛ إذ لم يُحتفَل بخروجها إلى ضمَّة التاء؛ لاعتدادهم بالحرف الساكن بينهما، وهذا شذوذ[1]، قال ابن جني: «حكى بعضهم: (اِقْتُلْ) بكسر الهمزة، فجاء به على الأصل، واعتدَّ الساكن حاجزاً؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه، فهو حرفٌ على كلِّ حال، وهذا من الشاذِّ، وإن كان له وُجَيْه في القياس، فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً»[2].

◄ **المبحث الرابع: موازنات في الخروج من الضَّم إلى الكسر والعكس.**

وجدتُ في كلام النَّحْويين موازناتٍ تُشير إلى مستوى الثِّقل عند الخروج من إحدى الحركتين إلى الأخرى، وقد ظهر من تلك الموازنات أن التنافرَ كما يكون بين الضَّمة والكسرة، فإنه يكون كذلك بين الواو والياء، وهذا أمرٌ طبيعي؛ فالحركات - كما يقول الأكثرون[3] - أبعاضُ الحروف، وكما ينتج الثِّقل بتتابع حركتين، فإنه ينتج كذلك بتتابع حرفين، أو بتتابع حركةٍ وحرف، مع تفاوتٍ في الثِّقل زيادةً وهبوطاً، أو استواءٍ فيه، وسوف أعرض فيما يلي ما وقفتُ عليه من تلك الموازنات:

١ - الخروج من الكسر إلى الضَّم أثقل من الخروج من الضَّم إلى الكسر.

جاءت هذه الموازنة في موضعين:

أحدهما: في بناءَي (فُعِل) و(فِعُل)، فالأول أخفُّ مِن الثاني، ولهذا كان دارجاً في الأفعال؛ نحو: (ضُرِب) و(قُتِل)، بخلاف (فِعُل)، فإنه معدوم النظير

(١) ينظر: «المنصف» (١/ ٥٤، ٥٥)، و«التصريح» (٥/ ٣٥٣، ٣٥٤)، و«التعليل بالحاجز غير الحصين» (٢١٩).

(٢) «المنصف» (١/ ٥٤، ٥٥).

(٣) ينظر: التمهيد في هذا البحث.

في الأسماء والأفعال، ولم يأتِ عليه إلا ألفاظٌ قليلةٌ حُكم عليها بالشذوذ[١]، قال العكبري: «الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ مستَثقَلٌ جدّاً، بخلاف الخروج من ضمٍّ إلى كسر»[٢]، وقال الرضي: «الخروج من الكسرة إلى الضَّمة أثقل من العكس؛ لأن الأول طَلَبُ ثقلٍ بعد خفَّةٍ بخلاف الثاني»[٣]، وقال الرُّكن: «والبناء الأول[٤] أخفُّ مِن البناء الثاني[٥]؛ لأن الانتقالَ مِن الضَّمة إلى الكسرة انتقالٌ مِن أثقلَ إلى ما دونه في الثِّقل، والانتقالُ مِن الكسرة إلى الضَّمة انتقالٌ من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، بناءً على أن الضَّمة أثقل من الكسرة»[٦].

والآخر: في لفظ (فم)، فالفاء فيه مثلَّثة: يُقال: فَم، وفُم، وفِم[٧].

وأفصح هذه اللغات الفتح، ثم الضَّم، ثم الكسر[٨].

وإنما كان الضَّم دون الفتح؛ لأن فيه خروجاً من ضمٍّ إلى كسرٍ في حالة الجرِّ؛ نحو: (نظرتُ إلى فُمِك).

وكان الكسر دون الضَّم؛ لأن فيه خروجاً من كسرٍ إلى ضمٍّ في حالة الرفع؛ نحو: (هذا هو فِمُك).

---

(١) ينظر: المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٢) «اللباب» (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(٣) «شرح الكافية» (٤/ ١٢٩).

(٤) يشير إلى (فُعِل).

(٥) يشير إلى (فِعُل).

(٦) «شرح الشافية» (١/ ٢٠١).

(٧) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٤٧)، و«التذييل والتكميل» (١/ ١٦٨، ١٧١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٢٦٨، ٢٧١).

(٨) ويذكر النَّحْويون مع هذه اللغات لغةً رابعة، وهي لغة الإتباع، فتتبع الفاء حركة الميم، فيُقال: (هذا فُمٌ، ورأيت فَماً، ونظرت إلى فِمٍ)، وهذه اللغة ضعيفة، بل هي أضعف اللغات؛ ينظر: «التذييل والتكميل» (١/ ١٧٢).

قال أبو حيان: «وكان الكسر دون الضَّم؛ لأن فيه الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، ولا يوجد أَلْبَتَّةَ لا في اسم ولا فعل، بخلاف الخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ، فإنه يُوجد في الفعل: نحو: (ضُرِب)»[1].

قلت: وقد يُسوِّغ الخروج في المثالين أن حركة الميمِ فيهما تتغيَّر مع تغيُّر الإعراب، فحالُها حالُ الضَّمة في نحو: (يضرِبُك)، و(هذا ضارِبُك)[2].

٢ - الخروج من الضَّم إلى الكسر أثقل من توالي كسرتين.

سِيقَت هذه الموازنة في جمع نحو: (عصا)؛ إذ يجوز فيها (عُصِيٌّ) بضمِّ العين، ويجوز (عِصِيٌّ) بكسرها إتباعاً لكسرة الصاد، وضمُّ العين هو الأصل، وإنما جاز كسرها اتساعاً وطلباً لسهولة اللفظ؛ جاء في تمهيد القواعد[3]: «لأن الخروج من ضمٍّ إلى كسر أثقلُ مِن توالي كسرتين».

وأرى أن في هذا الحكم نظراً؛ لأن الخروجَ مِن الكسر إلى الكسر خروجٌ من الشيء إلى مِثْله، والخروج من الضِّم إلى الكسر خروجٌ من الشيء إلى ما يخالفه، و«الخروج من الشيء إلى مِثْله أخفُّ مِن الخروج إلى ما يخالفه»[4].

٣ - الخروج من الكسر إلى الفتح غير مستثقلٍ، بخلاف الخروج من الكسر إلى الضَّم.

جاءت هذه الموازنة في سياق الحديث عن همزة الوصل، فالأصل فيها الكسر؛ نحو: (اِذْهَب)؛ ولم تأتِ على هذا الأصل في نحو: (اُخرُج)، وعلَّة ذلك: أن الهمزة ضُمَّت في نحو: (اُخرج) لئلَّا ينتقل مِن كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا ساكنٌ، ولم يفعلوا ذلك في نحو: (اِذْهَب)؛ لأن الخروج من كسرٍ إلى فتحٍ غيرُ مستثقلٍ، فجيء به على الأصل، وهو الكسر[5].

(١) «التذييل والتكميل» (١/ ١٧٢).

(٢) ينظر: المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٣) (١٠/ ٥٠٩٣).

(٤) «شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٢٨).

(٥) ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٥/ ١٤)، و«المنصف» (١/ ٥٤)، والإنصاف (٢/ ٧٤٠)، و«اللباب» للعكبري (٢/ ١٩٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٥٨)، والمسألة (٤) من المبحث (١) في الفصل (١).

وإنما كان الخروجُ مِن الكسر إلى الفتح غير مستثقَل؛ لأنه خروج من ثقيل إلى خفيف، بخلاف الخروج من الكسر إلى الضَّم، فهو خروج مِن ثقيل إلى ما هو أثقل منه.

٤ - الخروج من الكسر إلى الواو؛ كالخروج من الكسر إلى الضَّم.

ظهر ذلك في (مِيزان) و(مِيقات)، والأصل: (مِوْزان) و(مِوْقات)، «فقلبوا الواو ياءً استثقالاً للخروج من كسرةٍ إلى واو، كالخروج من كسرةٍ إلى ضمَّة»[(١)].

٥ - الخروج من الياء إلى الواو؛ كالخروج من الكسر إلى الضَّم.

سِيقَتْ هذه الموازنة في مَعرِض الحديث عن (يَيْجَل)، جاء في الكُنَّاش[(٢)]: «وأمَّا (يَيْجَل)، فأصله (يَوْجَل)؛ لأنه من (الوَجَل)، فكرِهوا الخروج من الياء إلى الواو، كما كرِهوا الخروج من الكسرة إلى الضمة، فقلبوا الواو ياءً، فصار (يَيْجَل)، وهو أيضاً غير مُطَّرد، وإنما يُسمَع ولا يُقاس عليه».

٦ - الخروج من الكسر إلى ياء مضمومة أقلُّ ثقلاً من خروج الضَّم إلى واو مضمومة.

وردت هذه الموازنة في سياق الكلام عن نحو: (يغزُو) و(يرمِي)؛ ونحو: (الرامِي)، فالواو والياء في (يغزُو) و(يرمِي) تُسكَّنانِ مرفوعين، والأصل: (يغزُوُ) و(يرمِيُ)، والياء في (الرامِي) تُسكَّن مرفوعاً ومجروراً؛ نحو: (جاء الرامي)، و(مررت بالرامي)، والأصل: (جاء الرامِيُ)، و(مررت بالرامِي)، ولا تُحرَّك إلا في الشذوذ[(٣)]، وقد ذكر الرضي أن خروج الكسرة إلى ضمَّة الياء في نحو: (يرمِي) و(جاء الرامِي)، أقلُّ ثقلاً مِن خروج الضمَّة إلى ضمَّة الواو في نحو: (يغزُو)، قال: «إنما سكن الواو في نحو (يغزُو) - وهذا مختصٌّ بالفعل لا يكون في الاسم كما ذكرنا - لاستثقالِ الواو المضمومة بعد الضَّمة؛ إذ يجتمع الثقلاءُ في آخر

(١) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (٤/ ٤٦١).
(٢) (٢/ ٢٣١).
(٣) ينظر: «شرح الشافية» للرضي (٣/ ١٨٢)، و«شرحها» للركن (٢/ ٨٤٠).

الفعل مع ثِقله، فخفَّف الأخير وهو الضَّمة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وكذا تسكَّن الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقلُّ ثقلاً من الأول، ويكون في الاسم والفعل؛ نحو: (هو يرمي)، و(جاء الرامي)»[1].

قلتُ: وإنما كان الخروجُ مِن الكسر إلى الياء المضمومة في (يرمِيُ) و(الرامِيُ) أقلَّ ثقلاً؛ لأن الكسر بعده ياء، والكسر مِن جنس الياء، وضمُّ الياء بعد الكسر له نظيرٌ عند العرب؛ نحو: (بِيُوت) و(شِيُوخ) و(عِيُون)[2].

*****

(١) «شرح الشافية» (٣/ ١٨٢).

(٢) ينظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٨٤).

الخاتمة

خلصَتْ هذه الدارسة إلى النتائج التالية:

١ – من مظاهر التعليل عند النَّحْويين: التعليل بالثِّقل، وهو بابٌ كثير الدَّور، متعدِّد الفروع، قصرتُ هذا الموضوع في جانبٍ منه، فجعلتُه في حركتين، وهما الضَّمة والكسرة، والثِّقل يحصل بالخروج من إحداهما إلى الأخرى.

٢ – أثقل الحركات الضَّمة، وتليها الكسرة في الثِّقل، وأخفُّ الحركات الفتحة، أمَّا السكون، فهو انعدام الحركة، فكان هو الأخفَّ، ويرى بعض المُحدَثين أن السكون نوعٌ من الحركات، وعدَّ آخرون الفتحة أخفَّ منه.

٣ – خروج الكسر إلى الضَّم أثقلُ مِن خروج الضَّم إلى الكسر؛ لأن الانتقال من الضَّمة إلى الكسرة انتقالٌ من أثقل إلى ما دونه في الثِّقل، والانتقالُ مِن الكسرة إلى الضَّمة انتقالٌ من ثقيل إلى ما هو أثقل منه.

٤ – ليس كلُّ موضعٍ يُنتقل فيه من الضَّم إلى الكسر أو العكس مُستكرَهاً؛ فربَّما يُوجد من المُسوِّغات ما يُجوِّز ذلك؛ كأن يكون الضَّم أو الكسر عارضاً، أو يكون في الخروج من أحدهما إلى الآخر زيادةُ بيانٍ.

٥ – ظهر من مسائل التعليل أن مخالفةَ الأصل من جُملة المسالك التي عُمد إليها في سبيل التجانس بين الحركات، وهذا بيِّنٌ في اسم الفاعل من (أَنْتَنَ)، فقد قيل فيه: (مِنْتِن)، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، والقاعدة تقتضي أن يكون على (مُنْتِن)؛ مثل: (مُكْرِم).

٦ – قد يُخرج في التعليل إلى الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويُترك الوجه القريب، كما في (بِسْم)، فقد ذهب بعضهم إلى أن أصله: (سِم) أو (سُم)، فلمَّا دخلت الباء سكنت السين؛ حتى لا تتوالى كسرات لو قيل: (بِسِم)، ولئلا يُخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ لو قيل: (بِسُم)، والأَولى -كما ذكر ابن هشام- أن

السكونَ أصلٌ، وأن الباء دخلت هذا اللفظ وهو مبدوء بهمزة وصل، لكنَّ الهمزة سقطت لكثرة الاستعمال.

٧ - ربَّما تتفاوت لغات العرب في اجتلاب الحركة، فما يجري عليه قومٌ ربَّما لا يجري عليه آخرون، ومن أمثلة ذلك: هاء الغائب؛ فالأصل فيها الضَّم، لكنَّ أكثر العرب يكسرها إذا تلت كسرةً أو ياءً ساكنةً؛ نحو: (بِهِ) و(عليْهِ)، وأمَّا الحجازيون، فيلتزمون ضمَّها في كلِّ موضع.

٨ - سلك العرب طرقاً مختلفةً في سبيل التخلُّص من خروج الضَّم إلى الكسر والعكس، وكان مِن أبرز هذه المظاهر: الإتباع، والنقل، والحذف.

٩ - لا يُوجد في العربيَّة بناءٌ على (فِعُل)، ولكن يُوجد فيها (فُعِل)، وذلك في الفعل المبنيِّ للمجهول؛ نحو: (ضُرِب).

١٠ - من العرب من يُسكِّن العينَ في (فُعِل) استخفافاً، وقد ثبت ذلك في نحو: (عُصِر) و(نُفِخ)، قيل فيهما: (عُصْر) و(نُفْخ)، وهذا مأثورٌ عن تغلب، وبكر بن وائل، وأناس من تَميم.

١١ - تبيَّن من هذه الدراسة أن الحرف الساكن لا يمنع مِن خروج الضَّم إلى الكسر والعكس؛ لأنه ضعيفٌ، فكان حاجزاً غيرَ حصينٍ، وقد يُعتدُّ به في بعض المواضع وهو قليل.

١٢ - خالف القياسَ بعضُ الألفاظ، فجاءَتْ على أبنيةٍ نادرة، كـ(دُئِل)، و(الحِبُك)، و(زِئْبُر).

١٣ - تجلَّى مِن موازنات النَّحْويين في هذا البحث أن التنافرَ كما يكون بين الضَّمة والكسرة، فإنه يكون كذلك بين الواو والياء، وهذا طبيعيٌّ؛ فالضَّمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، وهو رأيُ الجمهور.

تلكم أبرزُ نتائج البحث، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

*****

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف: عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية، للدكتور أحمد محمد علام، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، ١٤٣١ هـ.
- إحياء النَّحْو، لإبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، ٢٠١٢م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له الأستاذ علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عُني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النَّحْو، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الأصول في النَّحْو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النَّحْوي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥م.

- ألفية ابن مالك في النَّحْو والتصريف، المسمَّاة الخُلاصة في النَّحْو، لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك الأندلسي، حقَّقها وخدمها: الدكتور سليمان ابن عبدالعزيز العيوني، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
- أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي أبي عبدالله جمال الدين، تحقيق: محمد المهدي عبدالحي عمار سالم، منشورات عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- التبيين عن مذاهب النَّحْويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلبون المقري الحنبلي، دراسة وتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق: الدكتور محمد بدوي المختون، ومراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف بمصر، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- التعليل بالحاجز غير الحصين، للدكتور بدر بن محمد الراشد، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للعربية، العدد الحادي عشر، ١٤٣٤ هـ.
- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، قرظه الدكتور عبدالحي الفريادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عُني بتصحيحه: أوتو برتزل.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك، حقَّقه وصحَّحه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- الخصائص اللغوية للفظ الجلالة (الله) جلَّ جلاله، للدكتور محمد إبراهيم محمد عبدالله، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- دراسات في علم اللغة، للدكتور كمال بشر، دار غريب.
- دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: الدكتور درويش الجندي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، عُنِي بشرحه وتحقيقه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الشافية في علم التصريف، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي؛ تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النَّحْوي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقَّقه، وضبط غريبه، وشرح مبهمه: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي، تحقيق: الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
- شرح مختصر على لامية الأفعال في علم الصرف، لأبي يوسف المكلاني، تحقيق: محمد الناصيري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- ظاهرة التخفيف في النَّحْو العربي، للدكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- العلل في النَّحْو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله، المعروف بالوراق، تحقيق: مهما مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا، وبهامشه بعضٌ من شرح بدر الدين العيني الحنفي، ومن شرح حسن باشا بن علاء الدين بن الأسود، طبعة الآستانة ١٢٩٧هـ.
- في صوتيات العربية، للدكتور محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمَّان، ١٩٧٩م.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الكناش، لأبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه، الملك المؤيد صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النَّحْوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سِيدَه، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- المدارس النَّحْوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

- المساعد على تسهيل الفوائد، شرحٌ لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- المشاكلة في اللغة العربية صوتيّاً وصرفيّاً، لمحمد خضر هاشم، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، سنة ٢٠١٠م.

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معجم القراءات، للدكتور عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حقّقه وعلّق عليه: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م.

- المفتاح في الصرف، لعبدالقاهر الجرجاني، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني النَّحْوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النَّحْوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

- نتائج الفكر في النَّحْو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

*****

«شاع أنّ المستثنى -في الاستثناء الموجب- ليس فيه إلاّ النّصب، وما ورد على غير هذا الوجه أوّله طائفة من العلماء على الوصف بـ(إلاّ)، ومنهم من حمله على العطف، ومنهم من حمله على النّفي بالمعنى... وكلّ هذه التوجيهات لا تخلو من اعتراض، والأولى حمله على الإتباع، أي: على البدل، إذ المانع من حمله على البدل مانعٌ صناعيّ، ... وهي مسألة مختلفٌ فيها».

الإتباع في الاستثناء التّام الموجب
بين الاستعمال اللّغوي والصّناعة النّحوية

«هذا البحث يهدف إلى بيان منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام أو أخطائهم ومناقشته في ضوء نظرية تحليل الأخطاء، والوقوف على ملامح التلاقي بينهما، وإثبات أصالة النظرية في الفكر اللغوي العربي، خاصة عند الزبيدي الذي تطور لديه فن التأليف في اللحن اللغوي».

منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام
في ضوء نظرية تحليل الأخطاء